أحكام الاسم الأعجمي
في النحو والصرف

إعداد

حسن بن غرم بن محمد الكعبي العَمْري

الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف

بجامعة أم القرى في مكّة المكرّمة

• ملخص البحث

عنوان البحث: أحكام الاسمِ الأعجميِّ في النحو والصرف.

فكرة البحث: يقوم على جمع الأحكام النحوية والصرفية التي قرّرها علماء العربية للاسم الأعجمي في آثارهم العلمية، وتحرير مسائله الواردة في كتب النحو والصرف، ومناقشة آراء العلماء في تلك الأحكام، والتحقيق في نسبة أقوالهم إليهم، والخلوص إلى طريقة العرب في تعاملهم مع تلك الأسماء التي لم تكن من أصل لغتهم، لا سيَّما الأعلام التي نُقلت إلى العربية، وجرت التسمية بها عند العرب.

المقدمة

تقديم:

الحمدُ لله وحدَه، وصلّى الله وسلَّم على من لا نبيَّ بعده، أمّا بعد:

فقد كان يقع للعرب منذُ جاهليتهم اختلاطٌ بغيرهم من الأمم، وقويَ ذلك الاختلاطُ باختيار الله تعالى لغتهم ليخاطب بها عموم البشر على اختلاف ألسنتهم وألوانهم في الرسالة الخاتمة التي جاء بها القرآن الحكيم، وبلّغها النبي الكريم -صلى الله عليه وسلم-.

وكان من مقتضى عموم هذه الرسالة ودخول الناس في دين الله أفواجاً وحصول هذا الاختلاط بين العرب وغيرهم أن يلجَ إلى العربية ألفاظ من لغات أولئك الأمم، فتمتزجَ بلغة العرب، وتدخلَ في كلامهم، وتجريَ على ألسنتهم، وتصبحَ جزءاً من مفرداتهم التي يتفوَّهون بها، بل وصل الأمر إلى أن يتَسمَّوا ببعض أعلام تلك الأمم.

غير أنهم قد يخصّون تلك الألفاظَ الأعجميةَ الداخلة إلى لغتهم بأحكام لا يجرونها في ألفاظهم، أو يُجْرون على مفردات لغتهم أحكاماً يمنعونها أن تجري على مفردات غيرهم، مع تسويتهم لتلك الألفاظ بألفاظ لغتهم في أحكام كثيرة أخرى.

ولأنَّ علماء العربية قد تتبَّعوا الأحكامَ النحوية والصرفية لهذه اللغة واستقروها، وحرَصوا على إحكام أصولها، وعُنوا بضبط أدلتها، وبذلوا الوسعَ في إرساء قواعدها؛ حفاظاً عليها أن يختلَّ شيءٌ من نظام كلامها، أو صيغِ أبنيتها، أو أن تتغير عما كانت عليه أزمانَ فصاحتها = فقد كان مما وقفوا عنده تلك الأحكامُ التي اختصَّ بها الاسمُ الأعجميُّ في العربية، ومنهجُ العرب في تعاملهم مع تلك الألفاظ الخارجةِ عن لغتهم حالَ دخولها فيها.

إلا أنّ ذلك وقع في كتب النحاة متفرِّقاً، وبعضُه غير محرّر، فجاء هذا البحث بعنوان (أحكام الاسم الأعجمي في النحو والصرف)؛ ليجمعَ متفرِّق تلك الأحكام، ويَلُفَّ منشورها، ويضمَّ النظير إلى نظيره منها، ويؤصِّل للأعجمي في النحو والصرف، ويحرِّر بعض ما لم يتحرّر من قضاياه.

أهداف البحث:

تتجلّى أهمية البحث من الأهداف التي أُريد له أن يحقّقها، وأهمُّها ما يلي:

- **أولاً:** جمعُ أحكام الاسم الأعجمي المتناثرة في كتب النحاة، سواء النحوية منها والصرفية، بعد تحريرها، وجمع أقوال العلماء فيها ومناقشتها؛ لتكون تحت موضوع واحد.
- **ثانيّاً:** التركيز على قضايا الاسم الأعجمي النحوية والصرفية خاصة، دون التفريع والتطويل بمسائل لا تحقِّق هذا الغرض؛ رجاءَ أن يكون هذا البحث مرجعاً في هذه المسألة لمبتغيها، ولا سيَّما دارسي العربية من غير أهلها، مما قد يُفيدهم في معرفة التعامل مع الأسماء الأعجمية في العربية.
- **ثالثاً:** التأصيل لقضيةٍ في العربية لها خصوصيَّتُها في أحكام النحو والصرف، وهي خصوصية متفرِّعة عن خصوصيةِ المادّة اللغوية المدروسة، وهي الأسماءُ الأعجمية، والكشف عن شيء من منهج العرب في التعامل مع هذه الأسماء الطارئة على لغتهم، المنهج الذي قد يتفق حيناً ويختلف حيناً مع ما استقرَّ واطَّرد في تعاملهم مع ألفاظ لغتهم الأصلية.
- **رابعاً:** حرَص البحث على دراسة أحكام الاسم الأعجمي لأنها أحكام كلامية لها أثرها في النطق، وليست مجرد أحكام نظرية، لا سيَّما والحاجة إليها تتجدد في كل زمن، وتتأكّد العناية بهذه الأحكام في هذا الوقت خاصة؛ لما نشهده اليوم من انفتاح صناعيوتقاني وإعلامي تطلَّبَ دخول كثير من الألفاظ الأعجمية إلى العربية، إضافة إلى التوسع في ظاهرة نقل الأعلام الأعجمية إلى العربية والتسمِّي بها.

الدراسات السابقة:

ظهرت كتب ودراسات متعددة قديماً وحديثاً عُنيت بدراسة الألفاظ الأعجمية الداخلة إلى العربية، كـ(المعرّب للجواليقي)، و(شفاء الغليل فيما في كلام العرب من

الدخيل للخفاجي)، و(التعريب في القديم والحديث للدكتور محمد حسن عبدالعزيز)، وخصَّ بعضهم ما ورد في القرآن الكريم من ألفاظ يُظَنّ أنها ألفاظ أعجميةٌ معرّبة، ككتاب (الأعلام الأعجمية في القرآن للدكتور صلاح الخالدي)، و(المعرّب في القرآن الكريم دراسة تأصيلية دلالية للدكتور محمد بلاسي)، بالإضافة إلى المباحث المنثورة في بعض كتب اللغة حول مسائل المعرب والدخيل كما في (المزهر للسيوطي)، و(دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح)، و(دراسات في فقه اللغة لمحمد الأنطاكي).

غير أن تلك الكتبَ والدراساتِ انصرفت في غالبها إلى المباحث اللغوية لتلك الألفاظ الأعجمية، ولم أقف على كتاب ولا رسالة خصّت أحكام الأعجمي النحوية والصرفية بالدراسة، وما تعرَّض من هذه الكتب ونحوها لشيء من الكلام النحوي والصرفي فقليل لا يفي بالمقصود، فجاء هذا البحث لجمع تلك الأحكام المتناثرة، ودراستها وتحريرها، والتأصيل لطريقة العرب في تعاملهم مع الأعجميِّ من جهة النحوِ والصرف، وعسى أن يفي بالغرَض.

خطة البحث:

وقد جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس، على النحو التالي:

- المقدمة: فيها حديث عامٌّ عن الموضوع، وبيان أهدافه التي يراد له تحقيقها، وعرض لخطته.
- التمهيد: فيه بيان المقصود بالاسم الأعجمي، وذكر الضوابط والعلامات التي بها تعرف عجمته.
- الفصل الأول: تناول دراسة الحكم النحوي للاسم الأعجمي، المتمثِّل في منعه من الصرف أو عدم منعه، وتحرير القضايا والأقوال المتعلقة به.

- الفصل الثاني: تناول دراسة الأحكام الصرفية للاسم الأعجمي، وأصّل لطريقة العرب في تعاملهم مع صيغه وبناه.
- الخاتمة: فيها أهمُّ نتائج البحث.
- فهرس المصادر والمراجع.

وبعد، فمع أني لا أدّعي أن هذا البحث أنهى الكلام على أحكام الاسم الأعجمي النحوية والصرفية، وأنه أتى عليها فلم يدع شيئاً منها -مع سعيه لذلك- إلا أنني أرجو ألا يخلو من إضافة نافعة في علوم العربية، وأن يسد ثغرة في بعض أحكامها، وأن يفتح باباً نحو تأمّل طريقة العرب في تعاملهم مع الأسماء الأعجمية بخاصة، وغيرها من الألفاظ التي خصّتها العرب بأحكام في لغتها.

أسأل الله أن ينفع به، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

*****

التمهيد

المقصود بالاسم الأعجمي:

العجم هم خلاف العرب، ولسانهم هو اللسان الأعجم؛ سُمُّوا بذلك لأن العرب لم تفهم عنهم كلامهم، وما كان مبهَم الكلام لم يضِح عندهم أطلقوا عليه ذلك، كقولهم عن الصبي الذي لم يفصح: (صبي أعجم)، ومثله الأخرس لا يتكلّم، وكتسميتهم البهيمة بـ(العجماء)؛ لأنها لا تنطق، ومنه تسمية صلاة النهار (عجماء)؛ إذ لا يُجهر فيها بالقراءة[1].

فإن نُسب الكلام إلى القوم قيل (عَجَمي)، وإن نسب إلى اللسان قيل (أعجمي)[2]، وقد يراد بالأعجم العجم أنفسُهم، فينسب إليهم بـ(الأعجمي)[3].

وإذاً فالمقصود بعجمة الاسم عند النحاة التي يتناولها هذا البحث كونُه غيرَ عربيّ[4]، وليس ذلك مقصوراً على الأسماء التي دخلت إلى العربية من لغة فارس فحسب -من جهة أنهم أولى من كان يسمَّى عجَماً[5]- بل هو عام لكل ما لم يكن عربيّاً[6]، يقول أبو حيان: «والعجمي عندنا هو كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيره، سواء أكان من لغة الفرس أم الروم أم الحبش أم الهند أم البربر أم الإفرنج أم غير ذلك»[7]، ويدخل فيه أي اسم من أي لغات العالم قديماً وحديثاً غير العربية.

(١) ينظر جمهرة اللغة لابن دريد (عجم) ص٤٨٤، وتهذيب اللغة للأزهري (عجم) ١/ ٣٩٠، ٣٩١، ومقاييس اللغة لابن فارس (عجم) ٤/ ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) ينظر جمهرة اللغة لابن دريد (عجم) ص٤٨٤، وتهذيب اللغة للأزهري (عجم) ١/ ٣٩٠.

(٣) ينظر المقاصد الشافية للشاطبي ٥/ ٦٤٤.

(٤) ينظر قواعد المطارحة لابن إياز ص٢٦.

(٥) يقول البستاني في معجمه البستان (عجم) ٢/ ١٥٢٨: «العجم خلاف العرب، ويطلق على الفرس مجازاً».

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦، وشرح الجزولية للأبذي ٢/ ٢٦٨، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٤٣.

(٧) التذييل والتكميل لأبي حيان (المخطوط) ص٦٠٩/ ب، وينظر تمهيد الفوائد لناظر الجيش ٨/ ٤٠٠٠.

علامات معرفة عجمة الاسم:

وقد ذكر العلماء علاماتٍ وضوابطَ تعرف بها عجمة الاسم، وكونه موضوعاً في غير العربية -وإن استعمله العرب- ليأخذ حكم الأسماء الأعجمية، ويعامل معاملتها في العربية[1]، فمن تلك العلامات والضوابط:

أولًا: نقل الأئمة:

بأن يثبت النقل عن علماء العربية أو بعضهم بكون لفظ من الألفاظ أعجميّاً، فيكون ذلك النقل مصدراً للحكم بعجمته، يعتمد عليه في إجراء أحكام الأعجمي في العربية على ذلك اللفظ، فمن ذلك ما ردَّ به ابن إياز على ابن الخباز حين ألزم أبا علي الفارسي في مسألة من المسائل استدل فيها بصرف (نوح) مع أنه أعجمي أن عليه أولاً أن يُثبِت كون (نوح) أعجميّاً، فقال ابن إياز: «أقول: أحد الدلائل على العجمة نقل أئمّة اللغة، وأجمعوا على أن نوحاً أعجمي»[2].

ثانياً: ائتلاف الحروف:

بأن يتألَّف الاسم من حروف ليس من منهج العرب بناء كلماتها بتلك الصفة، فيعلم بذلك أنه أعجمي، كأن يجتمع فيه حرفان أو أكثر مما لا يجتمع في شيء من كلام العرب، أو أن يخلوَ الاسم الرباعي أو الخماسي من أحرف الذلاقة، (وهي الراء والنون واللام والفاء والباء والميم)، إلا أسماء عربية نادرة نبَّه عليها بعض العلماء، يقول الجواليقي: «لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية... ولا تجتمع الصاد والجيم في كلمة عربية... وليس في أصول أبنية العرب اسمٌ فيه نون بعدها راء... وليس في كلامهم زاي بعد دال... ولم يحكِ أحد من

(١) تنظر هذه الضوابط في المعرَّب للجواليقي ص١٠٠، ١٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦، وقواعد المطارحة لابن إياز ص٢٦، والتعليقة على المقرب لابن النحاس ٢/ ٩٧٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٢/ ٨٧٥، ٨٧٦، ومقدمة تحقيق المعرَّب للجواليقي ص ٢١.

(٢) قواعد المطارحة ص٢٠.

الثقـات كلمةً عربيةً مبنية من باء وسـين وتاء... وأخفُّ الحـروف حروف الذلاقة... ولهذا لا يخلو الرباعي والخماسي منها إلا ما كان من (عسـجد)... فإذا جاء مثال خماسي أو رباعي بغير حرف أو حرفين من حروف الذلاقة فاعلم أنه ليس من كلامهم»[1].

ثالثاً: مخالفة الأوزان العربية:

فمجـيء الاسـم عـلى وزن ليـس مـن أوزان العربية مـؤذن بعجمتـه، مثـل (إبراهيم وفيثاغورس وإبريسـم) وغيرها، من ذلك قول ابن سـيده في حكمه على لفظ (الكركدنّ): «لا أحسِبه عربيّاً؛ لأنه مفارق لأبنيتهم»[2].

وبـه اسـتدل الزمخشري على كون لفظ (إنجيـل) أعجميّاً؛ لمجيئه عـلى (أنجيل)، وهو وزن غير عربي، فقال: «وقرأ الحسـن (الأنجيـل) بفتح الهمزة، وهو دليل على العجمة؛ لأن أفعيل -بفتح الهمزة- عديم في أوزان العرب»[3].

رابعاً: منع الصرف:

فمـما ينبّه إلى كون الاسـم غير عربي أن تمنع العرب صرفـه وليس فيه مع العلمية شيء من العلل المانعة من الصرف غيرُ أن يكون أعجميّاً، مثل: (إسحاق ويعقوب)، فإنهما يجريان على أوزان العربية، بل هما متفقان في لفظهما مع اسمين عربيين، فـ(إسحاقُ) يتفق مع المصدر من (أسـحق إسـحاقاً) بمعنى (أبعد إبعاداً)[4]، و(يعقوب) يتفق مع لفظ (يعقوب) العربي بمعنى (ذكر الحجـل)[5]، والعربيان مصروفان على الأصل، والأعجميان ممنوعان لاجتماع التعريف مع العجمة.

(١) المعرّب ص١٠٠-١٠١، ويقول ابن عصفور في الممتع ص ٤٢٩: «وربما جاء بعض ذوات الاربعة معرًّى من حروف الذلاقة، وذلك قليل جدّاً، نحو (العسجد والعسَطوسوالدهدقةوالزهزقة).

(٢) المخصص لابن سيده ٢/ ٢٧٨.

(٣) الكشاف للزمخشري ص١٦٠.

(٤) ينظر جمهرة اللغة (حسق) ص٥٣٢.

(٥) ينظر تهذيب اللغة (عقب) ١/ ٢٧٨.

وبهذا ردَّ الزمخشري على من ذهب إلى أن اسم (إدريس) النبيِّ مأخوذ من كثرة دراسته لكتاب الله تعالى؛ «لأنه لو كان (إفعيلاً) من الدرس لم يكن فيه إلا سبب واحد، وهو العلمية، فكان منصرفاً، فامتناعه من الصرف دليل العجمة...»[1].

خامساً: تعدد اللغات في الاسم الواحد:

فهذا التعدد مؤذن بعجمة الاسم؛ لأن من طريقة العرب في التعامل مع الأعجمي أن يخلِّطوا فيه -على ما سيأتي بيانه[2]- فربَّما عرَّبوه بأكثر من لفظ، يقول الفراء مشيراً إلى كون تعدد اللغات في اللفظ قد يكون ناتجاً عن تخليط العرب فيه لأنه أعجمي ليس من كلامهم: «...والعجمي من الأسماء قد يَفعل به هذا العربُ، تقول: (ميكال وميكائيل وميكائلوميكائين) بالنون، وهي في بني أسد يقولون: (هذا إسماعين قد جاء) بالنون، وسائر العرب باللام»[3]، ويقول الجوهري مصرِّحاً بهذا المعنى: «والإبريسم معرَّب، وفيه ثلاث لغات، والعرب تخلِّط فيما ليس من كلامها»[4].

سادساً: ثبوت الأصل الأعجمي للاسم وفقدانه من العربية:

بأن يكون لذلك الاسم المحكوم عليه بالعجمة معنًى أو أصلٌ اشتقاقي في اللغة الأعجمية، وليس له أصل في العربية، فيعلم بذلك أنه أعجمي، من ذلك قول الخفاجي عن كلمة (أستاذ): «ليس بعربي؛ لأن مادة (س ت ذ) غير موجودة»[5]، ويدخل فيه كثير من الأسماء الأعجمية، لا سيما ما نجده اليوم من ألفاظ دخيلة حادثة سمِّي بها كثير من معطيات هذا العصر، وكذلك الأعلام المسمّى بها في اللغات الأعجمية وليس له أصل في العربية، أولم تُعهد التسمية بها عند العرب.

(١) الكشاف ص٦٤٠.
(٢) ينظر ص ٣٥.
(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩١.
(٤) الصحاح للجوهري ٥/ ١٨٧١.
(٥) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين الخفاجي ص٤٨.

فهـذه أهم الضوابط والعلامات التي يمكن بهـا الحكم على لفظ ما بأنه أعجمي، فإذا ثبـت كـون الاسـم أعجميّاً بهـا وبما يجرى مجراهـا مما يثبت به عجمة الاسـم مما قـد يجدُّ من وسـائل تثبت ذلك فإن ذلـك اللفظ يكون داخلاً في أحكام الأعجمـي في النحو والصرف على ما سيبينها الفصلان التاليان.

*****

الفصل الأول:

الحكم النحوي
للاسم الأعجمي

تمهيد:

النحو علم يعنى بأحكامِ ما تركَّب من الكلام، وأحكامُ الأسماء الأعجمية من جهة التركيب في الكلام العربي لا تختلف غالباً عن أحكام الأسماء العربية؛ لأن النظر حينئذٍ ليس في خصوص المفردة، وإنما في علاقتها بغيرها مما في جملتها، وما يعرِض للتركيب الذي هي فيه بكليّته، وحينئذٍ فلا تأثير لعجمة الأعجمي على عموم التركيب، يؤيد هذا ما حكاه ابن جني عن أستاذه الفارسي من قوله: «ألا ترى أنك تقول: (طاب الخُشْكنانُ)،فترفعُه، وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة؛ لأنها أعجمية؟»[1]، وفي موضع آخر: «إذا قلت: (طاب الخشكنانُ) فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب»[2]، فجعل هذا التركيب من كلام العرب مع اشتماله على كلمة أعجميّة لم تلفظ بها العرب أصلاً؛ لأن العبرة في النظر هنا إلى عوارض التركيب، وكون الجملة بمجموعها جارية على طريقة العرب في بناء كلامها، فأعربت بإعرابها، ومن هنا لم تكثر الأحكام النحوية الخاصة بالاسم الأعجمي، بل يكاد ينحصر الكلام على حكمه النحوي في منعه من الصرف أو صرفه،فإنه لما كان الجرُّ بالكسرة مرتبطاً بالتنوين من حيث ثبوتهما في الاسم المصروف وانتفاؤهما عن الممنوع من الصرف، وكان الجر حكماً إعرابيّاً لا يستحقه الاسم إلا حال كونه مركّباً مع غيره في جملة كان منزع المسألة نحويّاً عندئذٍ.

ومن المتقرر أنّ من حق الاسم المعْرب أن ينصرف، فيدخله التنوين الدال على كونه متمكِّناً أمكن، وينجرّ عندئذٍ بالكسرة، ما لم يمنعه من ذلك مانع.

(١) المنصف لابن جني ١/ ٤٤.
(٢) الخصائص لابن جني ١/ ٣٥٩.

وقد حصر العلماء موانع الاسم من الصرف في علل موسومة محددة، ودرسوها دراسة مفصَّلة، وذكروا أن منها ما يلزم فيه لمنع الاسم من الصرف تضافر علتين عليه، واجتماعهما فيه، ومنها ما يكفي وجود علة واحدة فيه قائمة مقام العلتين فتمنعه، غير أنّ كلا النوعين يكون فيهما الاسم الممنوع من الصرف متصفاً بالفرعية من جهتين، جهة اللفظ، وجهة المعنى، فالعلمية والوصفية معنيان فرعيان لا بد من وجود أحدهما في الاسم الذي يمتنع بهما مع علة أخرى تكون لفظية.

لأن كون الاسم معرفة (علماً) أو كونه وصفاً فرعٌ، والأصل فيه أن يكون نكرةً غيرَ صفة، فهذا من حيث المعنى، وكونَ لفظِه على وزن الفعل أو مزيداً بألف ونون أو معدولاً به أو مركباً أو مؤنثاً أو غيرَ ذلك من العلل اللفظية فرع من حيث اللفظ، والأصل سلامته من ذلك كله[1].

ومثل ذلك فيما كان فيه علة واحدة كافية لمنعه من الصرف؛ بأن يكون الاسم على صيغة جمع لا نظير لها في المفرد أو يكون فيه علامة تأنيث؛ لأن الأصل في الاسم أن يكون لفظه لفظَ المفرد المذكَّر، فكل واحد من هذين فرع فيما هو فيه من جهة اللفظ، وبأن يكون الجمع بلغ منتهاه، فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذلك، والتأنيث لازماً لا ينفك عنه، فكل واحد من هذين أيضاً فرع فيما هو فيه من جهة المعنى؛ لأن الأصل في الاسم على خلاف ذلك[2].

وبناء على ما سبق يكون الممنوع من الصرف سواء كان لعلتين أم لعلة واحدة تقوم مقامهما قد تحققت فيه معنى الفرعية من جهتي اللفظ والمعنى.

وإنما كان منع الاسم من الصرف لهذه العلل بسبب مشابهته الفعلَ الذي هو الأصل في تحقق معنى الفرعية من الجهتين نفسهما، جهة اللفظ بكونه مشتقًّا من المصدر، وجهة المعنى

(١) ينظر أسرار العربية للأنباري ص٣٠٧-٣٠٨، والتوطئة للشلوبين ص٣٠٠، وتمهيد الفوائد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٨/ ٣٩٦٣.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ١/ ١١٠-١١٢، وشرح المقدمة الجزولية للأبّذي ٢/ ٢٤٧، وتمهيد الفوائد لناظر الجيش ص٣٩٦٧، ٣٩٦٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٨٤.

باحتياجه إلى الاسم، وافتقاره إلى وجوده في جملته، وحاجته إلى أن يسند إليه ويكون خبراً عنه، وليس كذلك الاسم[1]، وقيل: إن فرعية الفعل أتته من كونه متضمناً للفاعل من جهة، ومتضمناً للزمن من جهة أخرى، وهما شيئان زائدان على الحدَث الذي يدل عليه الفعل، فإذا وجد في الاسم من علل منع الصرف علتان فقد اجتمع فيه شيئان زائدان، فصار حاله كحال الفعل[2].

أثر علَّة العجمة في منع الصرف، وأحوالها مع العلميَّة:

وكان من العلل اللفظية لمنع الاسم من الصرف وسلبه التنوين علةُ (العجمة)، التي تعني كون الاسم أعجمياً، ليس من لغة العرب في أصله، وإنما وضعه غيرهم ثم دخل إلى لغتهم، فهو بذلك فرع[3]، إذ ليس من ألفاظ العربية الأصيلة فيها، و«الأصل في كل كلام ألا يخالطه لسان آخر»[4].

فإذا انضم إلى هذه العلة كونه علماً كما هو الحال في نحو (إبراهيمَ وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وفيروز وقارونَ وفرعون)، فإنه يمنع من الصرف لاجتماع علتين فرعيتين فيه على حد اجتماعهما في نظيره من الأسماء الممنوعة منه لعلتين، هما علة العلمية المعنوية، وعلة العجمة اللفظية[5].

أما لو كان الاسم الأعجمي نكرة عند العجم واستعمله العرب نكرة كـ(لجامٍ، وديباجٍ، وإستبرقٍ، وفرندٍ)، ونحو ذلك لم يمتنع من الصرف، بل يعامل معاملة الأسماء النكرة العربية، وإن جاء على مثال ليس من أمثلتها، كـ(آجُرٍّ وسُوسَنٍ وإبريسمٍ) وغيرها[6]،

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٩٩، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/ ٨٧٢، وتمهيد الفوائد ٨/ ٣٩٦٤.
(٢) ينظر شرح المقدمة الجزولية للأبذي ٢/ ٢٤٧.
(٣) ينظر شرح المقدمة الجزولية للأبذي ٢/ ٢٤٦، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢/ ٣٣٣.
(٤) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٠٢.
(٥) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٦١، والأصول لابن السراج ٢/ ٩٢، والمقتصد للجرجاني ٢/ ١٠٣٢.
(٦) ينظر شرح السيرافي (المخطوط) ٤/ ٩٢/ أ.

ما دام لم يخرج بهذا المثال إلى ما يُمنع من الصرف لأجل تلك الصيغة[1]، كوزن الفعل؛ لأنَّ «انفراد كل واحد من هذه الأسماء بالبناء الذي لا نظير له لا يخرجه من شبه كلامهم، وقد رأينا في أبنية كلام العرب أسماءً كل واحد منها منفرد ببناء لا نظير له»[2]، مثل (إِبِل وقَرَنْفُل)[3]، ولم يكن ذلك بمانع لها من الصرف، فلعدم اجتماع علتين فرعيتين في النكرة لا يمتنع من الصرف؛ وإن كان أعجميًّا.

وكذلك لو سمي به بعد استعماله نكرة في العربية، وجريان أحكامها عليه، لا يمتنع من الصرف؛ لأن حكمه حينئذٍ حكم الاسم النكرة العربي، لا يمتنع إلا بما يمتنع به الاسم العربي، فلو سمي بنحو (ديباج) لانصرف؛ لزوال تأثير العجمة بتصرف العرب فيه[4].

الخلاف في معنى علميَّة الأعجمي المانعة له من الصرف، ومناقشته:

وقد جرى بين النحاة المتأخرين خلاف في المقصود بعَلَمية الأعجمي المانعة له من الصرف مع عجمته، فذهب ابن الحاجب[5] وابن مالك[6] وغيرهما[7] إلى أنه لا يمنع من الصرف إلا أن يكون قد استعمل علماً في اللغة الأعجمية، ثم انتقل إلى العربية علماً، «فإن كان عجميَّ الوضع غير عجمي التعريف انصرف، لأن العجمة غير متحتمة»[8].

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٢٣٤-٢٣٥، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٤٩-١٥٠.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ٤/ ٩٩/ ب.
(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٢.
(٤) ينظر الإيضاح العضدي للفارسي ص٣٠٥، والمقتصد ٢/ ١٠٣٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٠، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٥٠.
(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٦، والكافية في النحو ص١٣، وشرح الرضي عليها ١/ ١٤٨.
(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٩، ١٤٦٩، وقال في الألفية وهو يذكر ما منع من الصرف: (والعجمي الوضعِ والتعريفِ...).
(٧) ينظر ارتشاف الضرب ٨٧٥، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٤١، ٦٤٢، وهو مذهب الدباج كما نسبه إليه تلميذه الأبذي في شرحه للجزولية، ينظر ٢/ ٢٦٧-٢٦٨
(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩.

وذهب كثير من المتأخرين[1] إلى أنه لا يلزم أن يكون قد استُعمل علماً في الأعجمية، بل أن يكون أوّلَ استعمال له في العربية عند نقله إليها استعمالُه علماً، بصرف النظر عمَّا كان عليه في اللغة الأعجمية نفسها، أي سواء كان عندهم معرفةً أم نكرة، ما دام قد تحقق فيه كونه اسماً أعجميّاً استعملته العرب علماً في أول أحواله وهو لا يزال على عجمته، ولم تتصرّف فيه تصرفها في النكرة، يقول الأستاذ الشلوبين شارحاً كلام الجزولي في المقدمة: «وقوله: (والمتلقَّى علماً من العجم) أي الذي أخذته العرب من العجم ولم تستعمله إلا علماً، فإن أخذته العرب من العجم جنساً ولم تستعمله علماً لم تؤثر عجمته في منع الصرف... نحو (لجام) اسم رجل، و(نيروزٍ)، وما أشبه ذلك، فإن كان الاسمُ العجمي عجمته جنسية لم تتلقَّه العرب من العجم جنساً لكن علماً لم يكن حكمه حكم (لجام)، ولكن حكم (إبراهيم وإسماعيل)، ومثال ذلك (قالون)، في اسم الرجل القارئ[2]، فإن (قالون) بلسانهم بمعنى (جيّد)، ولم تتلقَّه العرب منهم بهذا المعنى، وإنما استعملته علماً، فحكمه منع الصرف»[3].

فهذا المذهب يسوِّي بين ما استعملته العجم علماً كـ(إبراهيم) وما استعملته نكرة كـ(قالون)، ما دام كلا النوعين استعمل في أول أحواله بعد نقله إلى العربية علماً، فالشأن إذاً في هذا النوع من الأعجمي ألّا يكون قد استعمل في العربية نكرة؛ لأنه لو استعمل كذلك لاصطبغ بصبغة العربية، ودخل في معهود كلامها، وصار لفظاً من ألفاظها النكرة، وزال تأثير العجمة بتصرُّف العرب فيه، كإدخالهم (أل) التعريف عليه، أو الاشتقاق منه، أو غير ذلك

(١) ينظر المقرّب لابن عصفور ١/ ٢٨٦، وشرح جمل الزجاجي له ٢/ ٢١١، وشرح الجزولية للأبذي ٢/ ٢٦٤، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٤٨-١٤٩، وارتشاف الضرب ٨٧٥، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٤١، ٦٤٢.

(٢) هو عيسى بن ميناء بن وردان الزُّرقي، قارئ أهل المدينة في زمانه ونحويُّهم، قيل: إنه كان ربيب الإمام نافع، وهو الذي لقبه بـ(قالون) لجودة قراءته، توفي سنة عشرين ومئتين، وقد بلغ من العمر نيفاً وثمانين سنة، ينظر معرفة القراء الكبار للإمام الذهبي ١/ ١٥٥، ١٥٦.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٣/ ٩٧٩.

وأنبّه هنا إلى أن محقق التوطئة للشلوبين أثبت في المتن ص٣٠٢ اسم (طالوت) بدلاً من (قالون) الذي ذَكر أنه جاء في نسخة أخرى، مع أن (طالوت) لا معنى زائداً فيه على (إبراهيم وإسماعيل)؛ إذ جميعها أعلام في الأعجمية، وأرى أنه كان ينبغي إثبات (قالون)؛ لأن فيه بياناً لمذهب الشلوبين في المسألة، ومعنى زائداً لا يوقف عليه بإثبات (طالوت).

من ضروب التصرف[1]، فيستوي عندئذٍ لفظه مع لفظ الاسم العربي النكرة، ويكون حكمه من الصرف وعدمه كحكمه، أما ما سلم من هذا التصرف العربي، ودخل إلى العربية علماً من أول أمره فهو الذي يمنع من الصرف، دون النظر إلى حاله في الأعجمية أكان معرفةً أم نكرة.

وكلام سيبويه في هذا الموضع محتمِل، فإنه يقول: «اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب وتمكّن في الكلام فدخلته الألف واللام وصار نكرة فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي، وذلك نحو (اللجام والديباج)...، وأما (إبراهيمُ وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون) وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حدِّ ما كانت في كلام العجم، ولم تمكّنْ في كلامهم كما تمكَّن الأوّل، ولكنها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية فاستنكروها، ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية، كـ(نهشل وشعثم)، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسماً يكون لكل شيء من أمة...»[2]، فقد علَّق ما ينصرف من الأعجمي بتمكّنه في الكلام العربي، ودخول الألف واللام عليه، وصيرورته نكرة، وكأنّ ما لم يتمكن هذا التمكن ولم يستعمل هذا الاستعمال لا ينصرف، يقرِّر هذا المعنى قوله (ولم تمكّن في كلامهم كما تمكَّن الأول)، أي الذي تصرفت فيه العرب، فيدخلُ في الممنوع النكرةُ الأعجمي إذا استعمل في أول أحواله في العربية علماً ولم تتصرف العرب فيه، وكذلك قوله: (ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسماً يكون لكل شيء من أمة)، يحتمل أن مراده لم يكن شيء منها كذلك بعد تعريبه، وإن كان قبل تعريبه نكرة يطلق على كل شيء من أمة، كما أنه يحتمل أن يكون ذلك قبل التعريب، فيكون علماً يعين مسماه في اللغة الأعجمية، يشهد لذلك أنه لم يمثِّل لهذا إلا بأعلام أعجمية، مع كثيرة هذه الأسماء التي مثَّل بها لمقصوده، فلم يكن منها اسم ليس علماً أعجميّاً، فالأمر إذاً عنده محتمل.

غير أنَّ أقرب القولين إلى الصواب في نظري هو القول الثاني، القائلُ بأن العلمية المانعة للأعجمي من الصرف مرادٌ بها أن يستعمل في أول أحواله في العربية علماً، سواء كان

(١) ينظر المنصف لابن جني ١/ ١٣٢، ١٣٣.
(٢) الكتاب ٣/ ٢٣٤-٢٣٥.

في الأعجمية علماً أم ليس كذلك؛ لأن المعتبر في منعه من الصرف هو عدم تصرّف العرب فيه، فيحصل بذلك الثقل، والأعجمي علماً كان أم غير علم ثقيل على العربي حين يتمنّع بالعلمية عن التصرف فيه.

ثم إني أظن أنه لا ينبغي النظر في أحكام العربية الخاصة -كهذا الحكم- بتأثير من أحكام الأعجمية، وإنما ينبغي أن تبني العربيةُ أحكامَها في نفسها من دون تأثير من خارجها، فما أجرت عليه أحكام الاسم النكرة في لغتها من الألفاظ الأعجمية فإنه يأخذ حكم الاسم العربي النكرة فينصرف، وما لم تَجرِ عليه أحكام نكراتها ولم يُتصرف فيه فهو على أعجميته، دون النظر إلى حاله عند أهله، فإنّ الظاهر أنه «إنما اشتُرط استعمالُ العرب له أولاً مع العلمية لأن العجمة في الأعجمي تقتضي ألّا يتصرّفَ فيه تصرُّف كلام العرب، ووقوعُه في كلامهم يقضي أن يُتصرّفَ فيه تصرّفَ كلامهم، فإذا وقع أولاً فيه مع العلمية، وهي منافية للام والإضافة؛ فامتنعا معها، جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضاً -أعني التنوين- رعايةً لحقِّ العجمة حين أمكنت، فيتبع الكسرُ التنوينَ على ما هي عادته»[1].

يقول ابن يعيش: «ما عُرِّب من أسماء الأجناس فنقل إلى العربي جنساً شائعاً واستعمل استعمال الأجناس فجرى مجرى العربي فلا يكون من أسباب منع الصرف، واعتباره بدخول الألف واللام عليه...»[2]، فيلاحظ أنه جعل علامة استعمال الأعجمي استعمال الأجناس دخول (أل) عليه؛ لأنها من أدلِّ شيء على تصرّف العرب فيه، وإنزالهم إياه منزلة النكرة القابلة لـ(أل) من كلامهم، ولا شك أن ما استعمل من أول أمره في العربية علماً لم يكن جنساً شائعاً فيها، وإن كان كذلك في الأعجمية، فلا تدخل عليه (أل).

يشهد لذلك أن سيبويه في النص السابق علَّق صرف الأعجمي على تمكُّنه في الكلام العربي بما جرى فيه من التصرف بإدخال الألف واللام عليه، وصيرورته نكرة في العربية[3]، وليس في اقتصاره على التمثيل للأعجمي الممنوع من الصرف بما كان علماً في اللغة الأعجمية

(١) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٤٩، وينظر نحو هذا المعنى في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٧.
(٢) شرح المفصل ١/ ٦٦.
(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٦١.

دليلٌ على منع اعتبار ما لم يستعمل علماً في الأعجمية، إذا تحقق فيه أنه لم يستعمل في العربية إلا علماً؛ لأن كلامه على التمثيل لا على الحصر، ولما كانت الأعلام الأعجمية هي الأكثرَ وجوداً كان تمثيله بها، بل ربما لم تكن العرب في حاجة -أصلاً- لتسمي بأعجمي ليس علماً في الأعجمية، فكانت إنما تعرّب العلم الأعجمي لكونه علماً، لكن لو اتَّخَذت علماً من اسم أعجمي لم يكن علماً في لغته الأعجمية وكان ذلك حاله أول دخوله فيها لكان القول بمنع صرفه أقرب، إن لم يكن أوجب.

يؤكِّد هذا أنهم صرفوا الثلاثي مما كان علماً في الأعجمية -على ما سيأتي بيانه- لما كان خفيفاً، ليس فيه الثقل المستدعي لمنعه من الصرف كما في غير الثلاثي، ولو كان الشأن في كونه علماً في الأعجمية ما ساغ صرفه ثلاثياً كان أم غيره؛ لأن العلة حينئذٍ متحققة.

ويؤكدِّه أيضاً أن أبا الحسن الدباج وهو ممن نُسِب إليه القول بأنه لا بد من أن يكون الأعجمي علماً في الأعجمية حتى يمتنع من الصرف بعد التسمية به في العربية لم يجد جواباً على سؤال تلميذه الأَبَّذي حين ناقشه في هذه المسألة، وقال له: «وأيُّ أثر لاشتراط العلمية في كلام العجم؟ فلم يحضر له جواب إلا موافقة السماع»[1]، وإنما يصح الاستدلال بالسماع لو ورد شيء مما كان نكرة في الأعجمية وسمي به في العربية من أول أمره مصروفاً في كلام العرب، أما أن يكون الاستدلال بالسماع على شيء آخر -وهو منعهم الصرف لما كان علماً في الأعجمية- فهذا خارج عن محلِّ النزاع.

ويبقى أن تمثيل الشلوبين بـ(قالون) لما كان نكرة أعجميّاً استعمل في أول أحواله في العربية علماً ولم يستعمل نكرة فكان حكمه -عنده- حكمَ العلم الأعجمي الوضعِ والتعريفِ = فيه نظر؛ لأنه ورد عن الصحابي الجليل علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال معلِّقاً على حكمٍ حكمَ به القاضي شريح: (قالون)، تعبيراً عن استحسانه حكم شريح، فيكون استعملها بمعناها الذي تدل عليه وهي نكرة أعجمية، وهو معنى (جيّد،

(١) شرح الجزولية للأبذي ٢/ ٢٦٨.

وأصبت)[1]، اللَّهمَّ إلا أن يقال: إن عليّاً -رضي الله عنه- استعارها في ذلك المقام من اللسان الأعجمي إذ كان على علم بها، ولم يَشِعِ استعمالها في كلام العرب نكرة، ولم يَجرِ بها لسانهم فتكونَ منه[2]، بله أن تكون العرب تصرَّفت فيها، وأجرت عليها أحكام ألفاظها النكرة، وحينئذٍ يكون هذا مؤكِّداً لكون المعتبر في التصرف إدخال (أل) على الاسم.

ويمكن أن يمثَّل لهذا النوع بأي لفظ أعجمي نكرة لم يستعمل في العربية نكرة، بل اتُّخِذ علماً من أوَّل الأمر.

ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن الشاطبي نسب إلى ابن مالك أنه يذهب في التسهيل مذهب الشلوبين في هذه المسألة، فيكون بذلك مخالفاً ما صرَّح به في غير التسهيل، ويظهر لي أن هذه القول لا تصح نسبته إلى ابن مالك، وأن الذي جعل الشاطبي ينسبه إليه حملُه لفظ (شخصية) في قول ابن مالك وهو يعدد أنواع الاسم الممنوع من الصرف: «أو عجمةٌ شخصيةٌ»[3]، على ما عرفها به ابن عصفور حين قال: «وأعني بالشخصية: أن ينقل الاسم في أول أحواله من كلام العجم إلى كلام العرب معرفة، سواء كان في كلام العجم معرفة أو نكرة»[4]، وهذا المعنى لا يلزم ابن مالك، بل ليس هذا اللفظ بأدلَّ على المعنى الذي أراده ابن عصفور منه على المعنى الذي يتفق مع رأي ابن مالك المصرَّح به في غير التسهيل؛ لأن وصف (الشخصية) على معنى ابن عصفور هو بالنظر إلى الاسم الأعجمي بعد التسمية به في العربية، وأما ابن مالك فمقصودُه بهذا الوصف -أظنُّ- الاسمُ الأعجمي بالنظر إلى حاله قبل دخوله في العربية، وهو علم في الأعجمية، وكلا المعنيين صالح للفظ (الشخصية)، فيجري في تفسيرها عندهما الاختلاف الجاري بينهما في تفسير العلمية المانعة للأعجمي من الصرف، ويكون الاختلاف بينهما في معنى الشخصية كالاختلاف بينهما في معنى العلمية، وبهذا يتطابق مذهب ابن مالك في التسهيل مع ما صرَّح به في الألفية والكافية الشافية وشرحها، كما سبق.

(١) ينظر تهذيب اللغة للأزهري (قلن) ٩/ ١٥٤، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ٣/ ٢٢٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (قلن) ص٧٧٠.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن الفخار ٣/ ٨٩٨.

(٣) تسهيل الفوائد ص٢١٩.

(٤) المقرب ٢/ ٢٨٦، وينظر شرح الجمل له ٢/ ٢١١، وتمهيد الفوائد ص٣٩٩٨.

تتمَّة أحوال عجمة الاسم وحكمها:

وبالعودة إلى أنواع الاسم الأعجمي من حيث التسمية به في العربية وما يترتب عليها من منع الصرف وعدمه يتبقَّى من القسمة العقلية له عند نقله للعربية ما إذا كان علماً في الأعجمية ثمَّ أدخل إلى العربية واستعمل فيها نكرة غيرَ علم، فهذا النوع ذكر بعض النحاة أنه لا وجود له، وإنما هو مجرد افتراض للمسألة[1]؛ لحصر الأقسام، وهذا هو الظاهر، فإنه لا معنى لإدخال لفظ أعجمي في العربية لغير معنى يراد منه؛ لأنه إما أن يكون علماً أعجميّاً فيحتفظ بعلميته في العربية، وإما أن يكون نكرة دالاً على معنى في الأعجمية فيعرَّب للتعبير به في العربية عن معناه، أو يُتَّخذ علماً بعد تعريبه.

وعلى افتراض وجود هذا النوع فحكمه الصرف؛ لزوال العلمية، فلم يبق فيه بعد دخوله في العربية إلا العجمة، وهو لا يمتنع بها إلا مع العلمية، فإن زالت منه لم يُمنع من الصرف، على حدِّ قول ابن الحاجب: «وما فيه علمية مؤثرة إذا نُكِّر صرف»[2]، وقد تبيَّن بما سبق أن النحاة لا يعتبرون في منع صرفه إلا كونه علماً من أول أمره في العربية على الأقل، فإذا زالت العلمية عنه كان حكمه حكم غيره مما إذا نُكِّر زال مقتضي منعه من الصرف، كما قال المبرد: «اعلم أنّ كلَّ ما لا ينصرف -من مذكّر أو مؤنّث، عربيٍّ أو أعجميّ، قلّت حروفه أو كثُرت- في المعرفة فإنه ينصرف في النكرة...»[3].

شرطٌ متَّفقٌ عليه لمنع الأعجمي من الصرف إذا تحققت علميَّته:

إذا تقرَّر أن الاسم الأعجمي لا يمتنع من الصرف إلا مع العلمية على ما سبق بيانه من اختلاف النحويين في معنى العلمية المانعة مع العجمة فإن منعه لا خلاف فيه إذا كان أكثر من ثلاثة أحرف، كالأعلام التي سبق التمثيل بها[4]، أو كان على ثلاثة أحرف لكنه لمؤنث ولو سكن وسطه، مع أنه لو كان المؤنث الساكنُ الوسط عربياً ما وجب منع صرفه، بل

(١) ينظر المقاصد الشافية ٥/ ٦٤٣.

(٢) الكافية في النحو ص١٣، وينظر شرح الجزولية للأبذي ٢/ ٢٦٨.

(٣) المقتضب للمبرد ٣/ ٣١٩.

(٤) ينظر المقتضب ٣/ ٣٥٣، ٣٦٥، والتوطئة ص٣٠٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٤٥.

الصرف ومنعه جائزان فيه[١]، كما في نحو (هنْد ودعْد) وغيرهما من الأسماء العربية الثلاثية المؤنثة الساكنة الوسط، فإذا كان أعجميّاً كان للعجمة تأثير فيه، يقضي بمنع صرفه وجوباً بالاتفاق[٢]، كمثل (حمص وماهَ وجُوْرَ) ونحوها.

الخلاف في صرف بعض صور العلم الأعجمي، ومناقشته:

أمَّا إذا كان العلم الأعجمي لمذكّرٍ وهو على ثلاثة أحرف ففيه خلاف بين النحويين:

ذهب جمهور النحاة -بل غالبهم بل كاد يكون إجماعاً[٣]- إلى أنه مصروف مطلقاً[٤]، سواء تحرك وسطه نحو (لَمَك)[٥]، أم سكن نحو (نُوْح)، يقول إمامهم سيبويه: «كل مذكَّرٍ سُمِّي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف، كائناً ما كان، أعجميّاً أو عربيّاً أو مؤنَّثاً...»[٦]، بل نص ابنُ مالك على أن ذلك هو لغة جميع العرب، وأنه رأي متقدمي النحاة بلا خلاف[٧].

وذهب ابن الحاجب إلى التفريق بين ما كان ساكن الوسط ومحرّكه، فأما ما تحرَّك وسطه فهو عنده ممنوع من الصرف، وأما ساكن الوسط فمصروف؛ لأنه لم يرد السماع إلا به مع كثرة استعماله، كنحو (نوحٍ ولوط)[٨].

---

(١) حكى ابن الحاجب الاتفاق على ذلك في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٥٣.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٢٤٢، والمقتضب ٣/ ٣٥١، والمفصل للزمخشري ص٤٣، وشرحه لابن يعيش ١/ ٧١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٥٣، والتوطئة ص٣٠٢، وشرح الجزولية للشلوبين ص٩٧٩.
أنبه إلى أن ابن معطٍ في ألفيته (ص٢٧) خالف هذا الاتفاق، وأجاز الوجهين، وقد رد عليه الشاطبي بأن ما ذهب إليه غلط، يخالف ما حكي عن العرب، وما اتفق عليه النحويون، ينظر المقاصد الشافية ٥/ ٦٣٠.

(٣) حكي فيه الاتفاق عن المتقدمين كما سيأتي في قول الزجاج وابن مالك.

(٤) ينظر المقتضب ٣/ ٣٢٢، ٣٥٢، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٦١، والأصول لابن السراج ٢/ ٩٢، ٩٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ٤/ ٩٢/ أ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٧، ١٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١١، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٥٠، وتمهيد الفوائد ٣٩٩٩.

(٥) اسم والد النبي نوح عليه السلام، ينظر تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٦٢/ ٢٤٠، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٥٢.

(٦) الكتاب ٣/ ٢٢٠-٢٢١.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩، ١٤٧٠.

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٧، ١٥٣، والكافية ص١٣.

ويُحكى في المسألة رأي ثالث يقول بجواز صرف الاسم الأعجمي ومنعه إذا كان ثلاثيّاً ساكن الوسط، ومقتضاه أن المتحرك ممنوع من الصرف[1]، وهذا القول منسوب إلى عيسى بن عمر[2]، وابن قتيبة[3]، والجرجاني[4]، والزمخشري[5]، وسيأتي التحقيق في هذا القول ونسبته.

ونسب الفارسي إلى أبي إسحاق -أظنه يعني الزجاج[6]- قولًا رابعاً وهو أنه يرى أن الأعجمي المعرفة لا يصرف، وإن كان ثلاثيّاً وأوسطه ساكن؛ لتحقُّق علتي العجمة والتعريف فيه[7]، وسيأتي التحقيق في هذا.

فأما منع ابن الحاجب للأعجمي محرّك الوسط من الصرف فاستدل عليه بالقياس على المؤنّث الثلاثيِّ متحرِّك الوسط، مثل (سقَر)، فإن النحاة اتفقوا على اعتبار تحرك وسطه، وأن الحركة بمنزلة الحرف الرابع[8]، فلم ينصرف، فكذلك الأعجمي[9].

واعتُرض على هذا الاستدلال بالفرق[10]، لأن تحرُّك الوسط في المؤنث «إنما أثّر لقيامه مقام السادِ مسد علامة التأنيث، وأما العجمة فلا علاقة لها حتى يسد مسدها شيء»[11]؛

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٠، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٥١.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢١١، وشرح الجزوليةللأبذي ٢/ ٢٦٦.

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢١١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩، وشرح الجزوليةللأبذي ٢/ ٢٦٦.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٨٧٧، والتعليقة شرح المقرب لابن النحاس ٢/ ٩٩٥.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٨، ١٥٣، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٥١.

(٦) إنما قلت: (أظنه يعني الزجاج) وإن كان هذا هو الظاهر لصراحة مذهب الزجاج في المسألة على خلاف ما نسبه إليه الفارسي، ووضوح مخالفة هذه النسبة لقوله، بل إنه نفسَه حكى الاتفاق على خلاف ما نسب إليه كما سيأتي، فخشيت أن يكون عنى غيره!

(٧) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ٥٨.

(٨) ينظر التعليقة للفارسي ٣/ ٥٩، وقواعد المطارحة لابن إياز ص٢٧.

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٧.

(١٠) ينظر المقاصد الشافية ٥/ ٦٤٦ و(الفرق) قادح من قوادح العلة، يمنع الاستدلال بالقياس، ويقصد به: «إبداء المعترض معنًى يحصل به الفرق بين الأصل والفرع؛ حتى لا يُلحَق به في حكمه»، ينظر شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤/ ٣٢٠.

(١١) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٥٠.

لأن تأثر المؤنث الثلاثي بتحرك وسطه ناتج عن قيام الحركة مقام التاء التي بها يمتنع من الصرف، أو مقام ما قام مقامها وهو الحرف الرابع، بدليل أن الاسم يمتنع بالتاء إذا كانت فيه ولو كان ثلاثيّاً ساكن الوسط، كما لو سمي بنحو (شاة أو ثبة) ولو كان المسمى به مذكراً[1]، بينما الأعجمي ليس له علامة لفظية تؤثر فيه، وإنما العلة اللفظية فيه عجمته، بشرط زيادته على الثلاثة ليتحقق الثقل المقصود من العلة[2].

وليس مطلقُ تحرُّكِ الوسط من الثلاثي يجعله بمنزلة ما كان على أربعة، بل ذلك في المؤنث خاصة؛ لقيام الحركة مقام التاء، ولهذا ألزم ابنُ إياز ابنَ الحاجب في قياسه الأعجمي على المؤنث واعتباره الحركة بمنزلة الحرف الرابع = ألزمه بجواز ترخيم (عُمَر)، وهو لا يرخِّمه[3]، وامتناعه من ترخيمه لكونه ثلاثيّاً، فلو كانت الحركة بمنزلة الرابع مطلقاً لكان عليه أن يجيز ترخيمه لوجود الحركة[4].

والعجيب أن ابن الحاجب حين أشار إلى أن القياس كان يقتضي جعل الأعجمي الثلاثي ساكنِ الوسط في حكم المؤنث ساكن الوسط، فحقُّه أن يكون مثله في جواز صرفه ومنعه = ذكر أن الذي منع هذا القياس أن يكون هو ما قُيِّدت به العجمة[5]، وهذا كالإقرار منه بالفرق المانع من القياس، لكنّهخالف الجمهور فيما قُيِّدت به العجمة، إذِ الجمهور على أن القيد هو الزيادة على ثلاثة أحرف، وابن الحاجب جعل القيد إما الزيادة وإما تحرك الوسط.

وقد ذكر السيرافي بعض الفروق بين المؤنث والأعجمي الثلاثيين محركي الوسط التي من شأنها أن تمنع قياس الأعجمي على المؤنث، فقال: «وأما ما كان من العجمي على ثلاثة أحرف فإنه مصروف إذا سمِّي المذكر به، وسواء سكن أوسطه أو تحرّك، وإنما دخل في ذلك

(١) ينظر المقتضب ٣/ ٣٥٢.
(٢) ينظر المقاصد الشافية ٥/ ٦٤٦.
(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٩٩.
(٤) ينظر قواعد المطارحة ص٢٧.
(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٥٣-١٥٤.

ما تحرّك أوسطه -ولم يكن بمنزلة المؤنث الذي يفرَّق فيه بين ما سكن أوسطه كـ(هند ودعد)؛ فأجيز صرفه، وبين (قدَم وجمَل) اسم امرأة فلم يجز صرفه- لأنَّ المؤنَّث أثقل من العجمي، من ذلك: أن التأنيث قد يكون بعلامة يلزمونها الاسم؛ للفرق بين المذكر والمؤنث، حرصاً على الفصل بينهما؛ لاختلاف المذكر والمؤنث في أصل الخلقة، ولأنهم لا يعتدون بالعجمة فيما استعمل منكوراً نحو (سوسن وإبريسم وآجرّ)، إذا سمي بشيء من ذلك كان منزلته منزلة العربي، وانصرف، فظهر بذلك أن العجمة عندهم أيسر من التأنيث»[1].

ويؤكد هذا المعنى -وهو كون العجمة أيسرَ من التأنيث، فيفترقان ويمتنع القياس- «أن العجمة ليست بإزاء معنى، بل هي أمر عَرَضَ للفظ بأن كان وضعه أعجميّاً، وأما التأنيث فإنه بإزاء معنى مقصود بالوضع»[2]، «فالتأنيث له معنى ثبوتيٌّ في الأصل... بخلاف العجمة، فإنه لا معنى لها ثبوتي، بل معناها أمر عدمي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب»[3].

ومما يؤكد ثبوت الفرق بين الأعجمي والمؤنث فيترتب عليه منع القياس أن ابنَ الحاجب نفسَه فرَّق بين ساكني الوسط فيهما، فحكى الاتفاق على أن المؤنث ساكنَ الوسط يجوز فيه الصرف ومنعه، وأن المنع هو الأولى والمختار، في حين أنه حكم للأعجمي الساكن الوسط بأنه مصروف لا غير[4]، فهذا الفرق بينهما حال سكون وسطهما مؤذن بالفرق بينهما أيضاً حال تحركه، بل هو أولى؛ لما سبق من سدِّ الحركة في وسط المؤنّث الثلاثي مسدّ التاء أو مسد ما قام مقامها، وبأحدهما يتعيّن منع الصرف.

ويؤيد هذا أنه ذكر أن القياس كان يقتضي حمل الأعجمي الساكن الوسط على نظيره المؤنث، فيجوز فيه الوجهان، وإنما لم يحصل ذلك لأن السماع لم يرد بمنعه من الصرف، بل لم يسمع إلا مصروفاً، فامتنع القياس، فكذلك القول هنا، ما الذي يمنع أن يكون ما ذكره من

(١) شرح كتاب سيبويه (المخطوط) ٤/ ٩٢/ أ.
(٢) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١/ ٣٦٩.
(٣) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٥١-١٥٢.
(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٥٣، ١٥٤.

القياس أيضاً في محرك الوسط ممتنع كهذا القياس؛ لانعدام السماع، لاسيما أن قوله في هذه المسألة يخالف القول الذي كاد يكون إجماعاً من النحاة؟

وأما القول الثالث المذكور في المسألة فالذي ظهر لي أن نسبته إلى العلماء الذين نسب إليهم لا تصح!

أما نسبته إلى عيسى بن عمر فلم تثبت -فيما وقفت عليه- عند المتقدمين، بل ظهرت عند بعض المتأخرين، كابن عصفور[1]، وأين زمن ابن عصفور من عيسى؟! لو صحّ ذلك لنقله عنه من هو قريب منه في الزمن، لا سيما أن هذه المسألة مما تكلم عليها العلماء، وفصَّلوا فيها من عهد سيبويهِ فمن بعده، كالمبرد وابن السراج والسيرافي وغيرهم، بل إن الزجاج حكى الاتفاق على خلاف هذا، كما سيأتي.

يؤكد هذا أن ابن عصفور نسب إلى عيسى أنه يجعل ساكن الوسط في حكم المؤنث ساكن الوسط، وحكمه -كما سبق- جواز الصرف ومنعه، بينما الأبذي كانت النسبة عنده إلى عيسى بإطلاق القول بالمنع لا بالجواز، وهذا الاضطراب في حكاية القول يضعف هذه النسبة.

ولا أُبعد أن سبب نسبة هذا القول إلى عيسى هو الخلط بين هذه المسألة ومسألة ما إذا سُمِّي المؤنث بمذكر ثلاثي ساكن الوسط، كأن تسمَّى امرأة بـ(زيْد أو عمْرو) -وهي مسألة خلافية مختلِفة عن هذه، رأي عيسى فيها جواز الصرف ومنعه- لا سيما أن المبرد ذكر المسألتين في موضع واحد[2]، فلا يبعد أنه حمُل رأي عيسى فيها على هذه المسألة.

وأما نسبة هذا القول إلى ابن قتيبة فهي تعارض ما نص عليه هو بقوله: «والأسماء الأعجمية لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة، وما كان منها على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن، نحو: (نوحٍ ولوط)، فإنه ينصرف في كل حال، وترَكَ بعضُهم صرفه، كما فعل بما كان في وزنه من أسماء المؤنث»[3]، فمذهبه صريح في صرف العلم الأعجمي الثلاثي ساكن

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢١١.
(٢) ينظر المقتضب ٣/ ٣٥٢.
(٣) أدب الكاتب ١/ ٢٨٢.

الوسط، بل صرّح به مذهباً له في مقابل القول المنسوب إليه، مما يدل على وضوح المسألة عنده، وصراحة اختياره، ولعل حكايته للرأي الآخر كانت منشأ الخطأ فيما نسب إليه.

وأما نسبته إلى الجرجاني فغير صحيحة؛ حيث صرَّح بخلاف ذلك وهو في معرض إلزام من خالف في جواز صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، متابعاً في هذا الإلزام أبا علي الفارسي عند قوله في الإيضاح: «ومن زعم أن القياس في (دعْدٍ) ألا يصرفَ دخل عليه في قوله هذا صرفهم لـ(نوح ولوط) وهما أعجميّان ومعرفتان، وإلزامهم الصرف لهما لخفتهما يقوي من صرف (هنداً ودعْداً) في المعرفة»[1]، فقال الجرجاني مصرِّحاً برأيه في المسألة على خلاف ما نسب إليه: «وكفى إلزاماً بما ذكره الشيخ أبو علي، من أنهم صرفوا (نوحاً ولوطاً) مع وجود سببين، العجمة والتعريف، وذلك كثير في التنزيل... ولم يَقرأ بمنع الصرف في هذا النحو أحد من القراء»[2]، فقد جعل وجوب صرف (نوح ولوط) دليلًا على جواز الوجهين في (هند ودعد)، فكان القول بوجوب صرف هذا النوع من الأعجمي مستندَه فيما ذهب إليه في مسألة المؤنث، فتأكّد رأيه في المسألة من جهتين، من جهة ثبوت حكم الصرف للأعجمي الثلاثي ساكن الوسط عنده، ومن جهة الاستدلال به على جواز صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، أفبعد هذا ينسب إليه أنه يجيز الوجهين في الأعجميّ؟! ولعل من نسب إليه ذلك أُتِيَ من الخلط بين كلامه على الأعجمي وكلامه على المؤنث.

وأما نسبته إلى الزمخشري فلا أراها صحيحة أيضاً، لأنه قال: «وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كـ(نوح ولوط) منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل؛ لمقاومة السكون أحد السببين، وقوم يجرونه على القياس، فلا يصرفونه...»[3]، فصّرح بصرف ما كان ساكن الوسط من الأعجمي، ولم يصرِّح بغير ذلك مذهباً له، فلا يصح إذاً ما نسب إليه، وإن كان كلامه ليس قاطعاً في القول بالصرف بإطلاق؛ لإمكان أن يقال إن قوله: (منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل) يُفهِم أن منعه جائز في لغة صحيحة

(١) الإيضاح العضدي ص٢٩٨.
(٢) المقتصد للجرجاني ٢/ ٩٩٣-٩٩٥.
(٣) المفصل في العربية ص٤٢.

وإن كانت أقل من تلك الفصيحة التي نزل بها القرآن، لكن تعقيبه ذلك بنسبة هذا القول إلى قوم آخرين في مقابل ما اختاره تمنع هذا الفهم[1].

وأما ما نسبه الفارسي إلى أبي إسحاق من أنه يرى أن الأعجمي المعرفة لا ينصرف وإن كان ثلاثيّاً ساكن الوسط فهو مخالف لما صرح به الزجاج من مذهبه في قوله في (باب ما كان على ثلاثة أحرف ليس فيه هاء التأنيث): «اعلم أن ما كان على ثلاثة أحرف مذكّراً كان أو مؤنّثاً أو عربيّاً كان أو أعجميّاً سمّيتَ به مذكّراً فإنه ينصرف في المعرفة والنكرة -إلا ما نذكر بعد- لا اختلاف بين النحويين الموثوق بعلمهم في ذلك»[2]، فهذا نص منه على صرف الثلاثي الأعجمي المعرفة، بل هو يحكي الاتفاق على ذلك!

ويقول في باب آخر بعد أن ذكر امتناع العلم الأعجمي الزائد على ثلاثة أحرف من الصرف: «...فأما ما كان نحو (سُبُك) وما أشبهه مما عدته ثلاثة فمصروف»[3]، وهذا تصريح منه بموافقته للجمهور في أن الأعجمي الثلاثي منصرف وإن تحرَّك وسطه، لا كما نُسِب إليه من منعه صرف ما سكن وسطه بله ما تحرَّك.

خاتمة الفصل:

وعلى هذا يكون عدم صحة نسبة هذا القول إلى الزجاج مضعفاً للقول نفسه، بل يكاد ينتفي مع حكايته الاتفاق على خلاف ذلك، ويكون عدم صحة القول الثالث إلى العلماء

(١) مما تجدر الإشارة إليه هنا أن محقق كتاب (شرح الكافية الشافية لابن مالك) أثبت في متن الكتاب (٣/ ١٤٦٩) نصاً بين معكوفين ذكر أنه سقط من الأصل، وفي هذا النص نسبة القول الثالث إلى ابن قتيبة والزمخشري، ويظهر لي أن هذا النص مقحم في كلام ابن مالك، وليس له؛ لأن ما قبله مرتبط بما بعده تمام الارتباط، ثم إن عبارته التي تلت هذا النص فيها تعميم يتعارض مع هذه النسبة، وأقوى من هذين الأمرين أن ناظر الجيش نقل في تمهيد الفوائد ص(٣٩٩٩) نص ابن مالك في المسألة من شرح الكافية الشافية ولم يورد هذا النص المقحم، بل ذكر ما قبله متّصلاً بما بعده، وأقوى من هذا كله وأصرح في نفي هذا النص عن ابن مالك أنه قال بعد ذكره تصريح السيرافي وابن برهان وابن خروف بإلغاء تأثير العجمة على الثلاثي الساكن الوسط: «ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً»، مع أن ابن قتيبة قبلهم جميعاً!

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٢.

(٣) السابق ص٦١.

الذين نُسب إليهم، وبقاؤه بلا نسبة عند من لم ينسبه من النحاة كابن قتيبة وابن مالك يشير إلى ضعف هذا القول، ويكون القول الثاني مرجوحاً أيضاً بما تقرر في مناقشته، ولو لم يكن إلا مخالفة هذه الأقوال الثلاثة ما حكي عليه الاتفاق، وكونها حادثة لم تعرف عند متقدمي النحاة لكان كافياً في ترجيح رأي الأغلب، ويكون حكم العلم الأعجمي الثلاثي المسمَّى به مذكَّرٌ الصرفَ لا غير.

وبناءً على ما سبق كلِّه لا يمتنع الاسم الأعجمي من الصرف إلا إذا كان علماً من أول استعماله في العربية، وكان زائداً على ثلاثة أحرف، أو ثلاثيّاً لمؤنث.

*****

الفصل الثاني:

الأحكام الصرفية للاسم الأعجمي

التأصيل لدخول الأسماء الأعجميّة فيعلم التصريف:

تقرر عند علماء العربية أن موضوع علم الصرف يتناول الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وأنه لا يدخل فيه ما كان من الكلمات حرفاً أو اسماً غير متمكن، وهو المبني، أو فعلاً غير متصرف، وهو الجامد[1].

ومما هو معلوم أن الأسماء الأعجمية متمكّنة في باب الإعراب، يتغير آخرها بتغير العوامل الداخلة عليها، وإن فقدت الأمكنية التي يستحق بها الاسمُ التنوينَ، فذلك لا يخرجها من الأسماء المتمكنة.

غير أن الكلام على دخول الأسماء الأعجمية في موضوع علم الصرف العربي، وجريان أحكامه عليها يحتاج إلى تحرير، لا سيما أن هذه القضية هي المدخل لما للأعجمي من أحكام صرفية إن ثبت له شيء منها، وأقوال النحويين فيها مختلفة، فبعضهم أدخل الأعجمي كله في الصرف، وبعضهم فرَّق بين ما كان منه معرفة وما كان نكرة، بل ربما تعدد رأي الواحد منهم في هذه المسألة.

فابن جني مثلاً قد اختلف قوله في دخول الاسم الأعجمي في علم التصريف، فقال مرة: «أمّا الأسماء الأعجمية ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق؛ لأنها ليست من اللغة العربية»[2]، وقرّر ذلك بأنه «إذا كان ضرب من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق، ولا يسوغ فيه التصريف مع أنه عربي؛ فالأعجمي بالامتناع من هذا

(١) ينظر المنصف ١/ ٨، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٢١، ٢٢٥.
(٢) المنصف ١/ ١٢٧.

أولى، وهو به أحرى؛ لبعد ما بين الأعجمية والعربية، ألا ترى أنك لا تجد لـ(إبراهيم) ولا لـ(إسماعيل) ونحوهما اشتقاقاً ولا تصريفاً، كما لا تجدهما لـ(قد وهل وبل) فالأمر فيهما واحد»[1]، فسوّى بين الاسم الأعجمي والحروف من هذه الجهة، ومن المتقرر أن الحروف لا حظَّ لها في علم الصرف، على حد قول ابن مالك: (حرف وشبهه من الصرف بري)[2].

ومع أن كلام ابن جني يحتمل أنه يمنع الاسم الأعجمي مطلقاً -نكرة كان أم معرفة- من دخوله في أحكام الصرف؛ لأنه أطلق القول في الاسم الأعجمي، ولم يخصص المعرفة منه، ولأنه قاس عدم دخول الأسماء الأعجمية في أحكام الصرف قياسَ أولى على عدم دخول بعض كلام العرب فيها، ولازم ذلك امتناع الاسم الأعجمي أيّاً كان -نكرة أم معرفة- إلا أنه ورد في بعض قوله ما يرجِّح تفريقه بين النكرة والمعرفة من الأعجمي، فيجعل النكرة قابلة لأن تدخل في الصرف دون المعرفة، من ذلك قوله تعليقاً على كلام للمازني يثبت به حكماً صرفيّاً للفظٍ أعجميٍّ نكرة: «اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي دخل عليها الألف واللام قد أعربتها العرب واستعملتها استعمال أسمائها العربية، وذلك أنها تمكّنت عندهم؛ لأنها أسماء الأجناس، وهي الأوَل، وتدخل عليها الألف واللام، فجرت لذلك مجرى (رجُل وفرس)... ويدل على أنهم قد أجروها مُجرى العربي أنهم قد اشتقوا منها كما يشتقُّون من العربي...»[3].

وهذا المعنى -وهو التفريق بين النكرة والمعرفة في الأعجمي من جهة دخول التصريف فيهما وعدم دخوله- هو ما صرَّح به ابن عصفور في قوله في منع دخول الصرف فيما كان من الأعجمي معرفة -وهو ما سمَّاه بالعجمة الشخصية على ما مرَّ بيانه في الفصل السابق-: «اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء، وهي: الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية، كـ(إسماعيل) ونحوه؛ لأنها نُقِلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة...»[4]، وقال في جواز جريان أحكام التصريف على النكرة الأعجمي: «فإن قيل: إن

(١) السابق.

(٢) الشطر الأول من مطلع باب التصريف في ألفية ابن مالك.

(٣) المنصف ١/ ١٣٢.

(٤) الممتع ص٣٥.

(المِعْـزَى) أعجمي، وقد تقدّم أن الأعجمي لا يدخلـه التصريف، فالجواب: أن ما كان من الأعجمية نكرة فإنه قد يدخله التصريف؛ لأنه محكوم له بحكم العربي، بدلالة أن هذا النوع من العجمة لا يمنع الصرف، بخلاف العجمة الشـخصية، وسبب ذلك أنها أسماءٌ نكرات، والنكـرات هـي الأوَل، وإنما تمكّنت بدخـول الألف واللام عليها، كما تدخل على الأسـماء العربية»[1].

وبهـذا يكـون قد فرَّق بين مـا كان من الأعجمي نكـرة وما كان معرفـة، فيرى هنا أن النكرة تدخل فيه أحكام التصريف، ولا تدخل فيما كان معرفة.

لكـن ابـن جنـي صرَّح في موضـع آخر بأن الاسـم الأعجمي يسـتوي مـع العربي في قضايـا التصريـف، وإن كان علماً، ذكر ذلك في معرض حديثه عـن مخالفة العلَم للقياس في بعض أحكامه، ومنها التصحيح فيما قياسـه الإعلال، واستواء العلم الأعجمي في ذلك مع العلم العربي، ثم أصَّل لدخول الاسـم الأعجمي في علم التصريف كحال الاسـم العربي، فقـال: «...ومنـه (مرْيَم ومدْيَن)، وقياسـهما: (مرَام، ومَدان)، فإن قلت: فإن هذين اسـمان أعجميّان، وليسـا عربيين، فمن أين أوجبت فيهما ما هو للعربي؟ قيل: هذا موضع يتساوى فيـه القبيلان جميعاً، ألا ترى أنهم حملوا (موسـى) على أنه مُفْعَل؛ حملاً على العربي، كما حملوا (موسـى الحديدِ) على ذلك، فلم يخالفوا بينهما، وحكموا أيضاً في نحو (إبراهيم وإسماعيل) بـأن همزتيهما أصلان حملاً على أحـكام العربي، من حيث كانت الزيادة لا تلحق أوائل بنات الأربعـة إلا في الأسـماء الجاريـة على أفعالهـا، نحو (مُدحـرِج ومُسرهِـف)، ولم يفصلوا بين القبيلـين، بـل تلاقيا فيـه عندهم، فكذلك حكمـوا أيضاً بزيـادة الألف واليـاء في (إبراهيم وإسماعيل) حملاً على أحكام العربي من حيث كان هذا عملاً في الأصول، لكنهم إنما يفرِّقون بينهما في تجويزهم الاشتقاق في العربي ومنعهم إياه في الأعجمي المعرفة، ويفصلون أيضاً بين العربي والعجمي في الصرف وتركه، نعم، ويعتدُّون أيضاً بالعجمة مع العلمية خاصة، فأما الأصول من الحروف والصحة والإعلال فإنهم لا يفرقون بينهما...»[2].

(١) الممتع ص ١٦٧.

(٢) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص ٢٠-٢١.

فهذا النص مخالف للنص السابق بما فيه من التصريح بالتفريق بين الاشتقاق والتصريف من جهة جريان أحكام التصريف على الأعجمي وإن كان معرفة، وامتناع أحكام الاشتقاق من ذلك، بينما النص السابق سوّى بينهما في امتناعهما من الأعجمي.

ويختلف النصّان أيضاً بما في هذا النص من التصريح بالتسوية بين الاسم العربي والعجمي في مسائل التصريف، وجريانها على الأعجمي المعرفة كـ(إبراهيم وإسماعيل وموسى) كما تجري على العربي، بينما النص السابق فرَّق بينهما، فمنع دخول الأعجمي في التصريف، وسوَّى بينه وبين الحرف في خروجهما عن موضوع هذا العلم.

والمتأمل في طريقة المتقدمين وفعلهم يجد أنهم أجروا أحكام الصرف على الأعلام الأعجمية -بله نكراتها- وجرى بينهم الخلافُ في تنزيل أحكام الصرف عليها على وَفق ما يرتئيه كل واحد منهم من حمل الأعجمي على صيغة صرفية، أو الاعتداد ببعض حروفه أصولاً وبعضها زوائد على خلاف ما فعله غيره، بما يحقِّقه له النظر الذي قد يختلف فيه مع غيره، كما هو الخلاف في تصغير (إبراهيم وإسماعيل) بين سيبويه والمبرد، على (بريهيم وسميعيل) أو (أبيريه وأسيميع)؛ باعتبار الهمزة زائدة أو عدم اعتبارها كذلك[1]، ونحوها من المسائل الصرفية الجارية على الأعجمي، وهذا يدل على أنهم -على اختلاف مذاهبهم- لم يمنعوا الاسم الأعجمي من أحكام التصريف، إعمالاً لأصول الصنعة المتقررة من أحكام العربي، بحملِ الأعجمي عليه في ذلك، ولهذا قال الشاطبي بعد إيراده كلام ابن جني السابق الذي صرَّح فيه بدخول أحكام التصريف في الأعجمي وإن كان معرفة، وأجرى عليه بعض تلك الأحكام: «والذي قال هو الذي ينبغي أن يعتقد في المسألة، لا ما قاله في كتابه (المنصف»)[2]، أي من منع التصريف من دخول الأعجمي.

وهذا أيضاً ما قرّره العكبري بعد أن ذكر شيئاً من أحكام أصالة الحروف وزيادتها في الكلمات، ومواضع الزيادة وأدلتها، فقال: «فإن قيل: فقد ذكرتم أشياء من الألفاظ

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٤٤٦، وشرحه للسيرافي (المخطوط) ٤/ ٢٠٤/ ب، ٢٠٥/ أ، والانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص٢٢٣، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٣٦

(٢) المقاصد الشافية ٨/ ٢٣٧، وينظر أيضاً ٨/ ٣٠٤.

الأعجمية، وحكمتم على بعض حروفها بالزيادة، مثل: (نَرجِس)، ومن أين يُعلَم ذلك وهي كالحروف في جمودها؟ قيل: لـمَّا تكلّمت بها العرب وصرّفوها في الجمع والتصغير وغيرهما أجروها مُجرى العربي، ومن هنا حكمنا على ألف (لجام) وواو (نيروز) وياء (إبراهيم) بالزيادة؛ لقولهم: (لُجُم ونواريز وأبارهة أو براهمة)[1]، فلم يقتصر قوله بدخول الأعجمي في الصرف على النكرات، بل جعله عاماً للمعارف الأعجمية أيضاً.

وينبغي الاعتبار في هذا بأنهم إنما يجرون أحكام الصرف على الأعجمي تقديراً، على ما يقتضيه قياسه على كلام العرب، وإن لم تكن حقيقة الأمر في اللغة الأعجمية كذلك؛ لعدم ظهور أمر الاشتقاق للأسماء الأعجمية الذي هو وثيق الصلة بالتصريف وأحكامه[2]، لا سيما في الكلام على أصول الكلمة وزوائدها.

وبهذا المعنى أصَّل الورّاق لهذه المسألة حين قال: «فإن قال قائل: فقد ذكر سيبويه تصغير (إبراهيم) فقال: (بُرَيه)، وكان القياس على ما أصّلناه: (أُبَيره)؛ لأن الاسم إذا كان على خمسة أحرف أصول فإنما يقع الحذف في آخره إذا صُغِّر، كقولك (سفرجل)، فإذا صغرته قلت: (سفيرج)، وقد رد أبو العباس قول سيبويه، واحتجَّ بما ذكرنا. فالجواب لسيبويه عن هذا: أنّ هذه أسماءٌ أعجمية، لا يعرف اشتقاقها، وغير ممتنع أن تكون الهمزة عند العجم زائدة، فلمّا كان هذا محتملاً، ورأينا الهمزة تزاد كثيراً في الأوائل، جاز حذفها من هذه الأعجمية، لما ذكرنا من الاحتمال، ولا يجب ذلك في كلام العرب؛ لأن الدلالة قد قامت على الحروف كلها أنها أصول في (سفرجل) من غير شبهة، فلذلك لم يجز إلا حذف الأواخر، وفارقت أسماء الأعجمية بجواز الشك في الأعجمية منها»[3].

فهذا واضح في أن منهجهم في التعامل مع الأعجمي في قضايا التصريف مبني على ما تقتضيه الأصول القياسية لشبيهه من العربي، والترجيح بناءً على ذلك، وإن كان الأمر محتملاً غير ذلك في الأعجمي، مع عدم الإغفال لهذا الاحتمال عند النظر في الأعجمي،

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٦٦.
(٢) ينظر المنصف ١/ ٣، والممتع ص٣١.
(٣) علل النحو ص٥٦٠-٥٦١.

فكلا المذهبين في هذه المسألة -مذهب سيبويه ومذهب غيره- ليس لديه مستمسك من الاشتقاق يقضي بصحة أحد الاحتمالين للحروف المزيدة والأصلية، وإنما الأمر في محل الشكّ، ولم يكن ذلك مانعاً لهم من أن يخضعوا الأسماء الأعجمية -علماً كانت أم نكرة- لأحكام الصرف.

وقد يعاملون الأعجمي معاملة خاصة في بعض أحكام الصرف، كالحكم على بعض أحرفه بالأصالة أو الزيادة على خلاف ما لنظيرها العربي، وكالتخليط فيه عند الاشتقاق منه، على ما سيأتي بيانه، لكن ذلك لا يخرجه عن كون أحكام الصرف جارية عليه في الجملة، أو أن له عند العرب أحكامه الصرفية.

ومع أن ابن جني منع في النص المذكور أولاً دخول الأسماء الأعجمية في موضوع علم الصرف إلا أنه أشار إلى معنى يقترب من المعنى الذي قرَّره الوراق آنفاً، فقد قال ابن جني بعد أن ذكر أن لا سبيل إلى معرفة الاشتقاق في الأعلام الأعجمية: «وإذا كان الأمر كذلك فليس لأحد أن يقول: إن (إبراهيم وإسماعيل) لهما مثال من الفعل، كما لا يمكنه ذلك في (إنَّ وثُمَّ وقد وسوفَ) وما أشبه ذلك، ولكن يقال: إن هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب لكان من حكمها كيت وكيت، كما أن (سوف وحتى) لو سمِّي بهما لكان من أمرهما كيت وكيت»[1]، وهذا يقتضي أنه يمكن -حتى على رأي من منع من دخول الصرف في الأعجمي المعرفة- أن تُجرى عليه أحكام الصرف من جهة حمله على العربي، أو من جهة النظر إليه لو كان عربيّاً لكان حكمه كذلك، وهذا شبيه بحال الشك المذكور في الأصل الذي قرّره الورّاق، لا سيما أن هناك عدداً من أبواب الصرف وأحكامه تتناول الجانب اللفظي للكلمة دون أن تكون ثَمّة حاجة إلى معرفة الاشتقاق فيها، كما قال الشاطبي عن حاجة العرب إلى تصريف الأعجمي لا محالة بعد دخوله في لغتهم: «...فقد دخل في كلامهم، واستعمل في لسانهم، وتصرّفوا فيه ضرورةً بما يحتاج إليه من جمع تكسير، وتصغير، ونسب، وغير ذلك، بل ربما اشتقُّوا منه كما يشتقّون من أسماء الأجناس التي من أصل كلامهم»[2].

(١) المنصف ١/ ١٢٨.

(٢) المقاصد الشافية ٨/ ٢٣٥.

وتبعاً لهذه الطريقة التي جرى عليها عمل كثير من النحويين -لا سيما المتقدمون منهم- جاء هذا الفصل ليبيِّن الأصول التي ظهرت في كلام العرب عند تعاملهم مع الاسم الأعجمي من جهة الصرف، ويعرض الأحكام الصرفية التي أثبتها النحويون له، نكرة أو معرفة، مع الحرص على التركيز على التأصيل للأحكام الصرفية للاسم الأعجمي، فهذا أولى من الاقتصار على أحكام فرعية خاصة ببعض الألفاظ الأعجمية.

أحكام الصيغة والوزن للاسم لأعجمي:

فمما يُذكر في أحكام الصرف للاسم الأعجمي ما يلحقه من تغييرات صرفية وصوتية، فإنَّ العرب يغيِّرون الحروف الأعجمية التي لا نظير لها في أصواتهم إلى أقربها وأشبهها بها في لغتهم لا محالة[1].

أمّا أبنية الأعجمي فلا يلزم أن تكون على صيغ الألفاظ العربية وأبنيتها، بل إنِ اتّفق مجيء بنية الأعجمي على صيغة عربية فذاك، وإن لم يتفق فقد يُجري العرب عليها تغييراتٍ؛ فتكون على مثال من مُثُل العربية، ولكنهم لا يلتزمون ذلك، بل قد يتركونها على ما هي عليه، فلا يغيرونها عن حالها، ويعرِّبونها بلفظها[2]، وقد يغيرونه إلى ما ليس من كلامهم أيضاً، كقولهم: (ميكال وميكائيل وميكائلو ميكائين)، و(إسماعيل وإسماعين)[3] ونحو هذه التغييرات التي لا تـرُدُّ الأعجميَّ إلى بنية عربية، يقول ابن السراج في بيان طريقة العرب في التعامل مع الأعجمي في حروفه وبُناه: «الكلام الأعجمي يخالف العربي في اللفظ كثيراً، ومخالفته على ضربين، أحدهما: مخالفة البناء، والآخر: مخالفة الحروف، فأما ما خالف حروفُه حروفَ العرب فإنّ العرب تبدله بحروفها، ولا تنطق بسواها، وأما البناء فإنه يجيء على ضربين، أحدهما: قد بنته العرب بناء كلامها، وغيّرته كما غيرت الحروف التي ليست من حروفها، ومنه ما تكلّمت به بأبنية غير أبنيتها...»[4].

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٣٠٣.
(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٣٠٣، ٣٠٤، وشرحه للسيرافي (المخطوط) ٦/ ٢٨، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٦.
(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩١.
(٤) الأصول ٣/ ٢٢٣.

وهـذا النـوع الـذي جاء على غـير أبنية العـرب ولم يغيِّروا فيه شـيئاً يعاملونـه معاملة العربي الذي لا نظير له، كـ(إبِل)، يقول سيبويه في تقرير هذا المعنى: «فإن قلت: أدع صرف (الآجُرّ)؛ لأنه لا يشبه شيئاً من كلام العرب، فإنه قد أعرب، وتمكّن في الكلام، وليس بمنزلة شيء تـرك صرفه من كلام العرب، وإنّما هـو بمنزلة عربي ليس له ثانٍ في كلام العرب، نحو (إبِـل»)[1]، فجعـل الأعجمي الذي لا نظير له في أوزان العربية -كلفـظ (الآجُرِّ)- متمكِّناً ببنيته الأعجمية في كلام العرب، دون حاجة منها إلى أن تغيِّر تلك البنية إلى ما يتَّفق وصيغَها العربية، فحالُ ما كان من الأعجمية كذلك كحال ألفاظ العرب التي لا نظير لها في بنيتها.

وينبغـي أن يعلـم أن تلك الأوزان الأعجميـة المخالفة لأوزان العربيـةِ الباقيةَ على ما هي عليه لا يعني قبول العرب لها بحالها أنه يُعتدُّ بها في تقرير حكم صرفي، أو إثبات قاعدة عربية، أو إيراد إشكال بها على مسألة ثبتت بالكلام العربي، بل المتعيِّن «عدم الاعتداد بالأبنية إلا ما جرى عـلى أبنية كلام العرب، وأما غيره فـلا يعتدُّ به، فنحو (إبراهيم وسُـقُرْقَعوطبَرْزَد وآجُرّ) ونحو ذلك من الأبنية الخارجة عن أوزان العرب لا يُبنى عليها، ولا يعتبر في إثبات الأبنية أصلاً»[2].

ولهذا امتنعوا من الاعتداد بالاسم الأعجمي (بقَّم) في إثبات مثال (فَعَّل) في الأسماء، وأكّـدوا عـلى أن هذا الوزن خـاص بالفعل، لا يجـيء عليه من الأسـماء شيء، إلا أن يكون اسـماً منقولاً من الفعل، وليس مجيء هذا الاسـم عليه بحجة تثبت وجوده في الأسماء؛ لأنه أعجمـي لا عبرة به، يقول المبرِّد: «...لأنّ الأسـماء لا تكون على (فَعَّل)، فإن قلت: قد جاء مثل (بَقَّم)، فإنّه أعجمي، وليست الأسماء الأعجمية بأصول، إنما داخلة على العربية»[3].

ولهـذا منـع أبو عليٍّ الفارسيُّ الاسـتدلالَ بوجود (جُؤْذَر) على ثبـوت مثال (فُعْلَل) في كلام العـرب بأنه أعجمي، فلا حجة فيه[4]، فكان منعُ الدليل مردُّه عجمةُ اللفظ، فلا يحُتجُّ به على حكم عربي.

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٤-٢٣٥، وينظر المقتضب ٣/ ٣٢٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٤٠.

(٢) المقاصد الشافية ٨/ ٢٣٧-٢٣٨.

(٣) المقتضب ٣/ ٣١٤-٣١٥، وينظر نحو هذا المعنى في التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٣/ ٢٩، والمقاصد الشافية ٨/ ٣٣٧.

(٤) ينظر المنصف ١/ ٢٧، و١٣٨.

وأما ما جاء من الأعجمي موازناً لبعض ألفاظ العربية فإن من طريقة النحويين أن يحملوه على نظيره العربي في وزنه، والحكم على أصوله وزوائده، وإن لم يكن لديهم بينة من اشتقاق ونحوه بذلك، لكنه لما دخل إلى العربية جرت عليه أصولها.

فمن ذلك جعلهم اسم (موسى)، وهو أعجمي، على مثال (مُفْعَل)؛ حملاً على موسى الحديدِ[1]، وهو عربي، إذ كان هذا الأخير مشتقّاً من (أسوت) أو (أوسيت)، ومن أيٍّ منهما كان الاشتقاق فالميم فيه زائدة[2]، فكذلك الأعجمي، وإن لم يعلم اشتقاقه، إلا أنه على مثاله.

وكحكمهم على ياء (قيطون)[3] بأنها زائدة؛ لأن (فيعولًا) أكثر من (فعلون)، وكذلك عدّهم نون (زرجون)[4] أصلية؛ لكون (فعلول) أكثر من (فعلون)، مع أن كليهما أعجمي، لا يعلم اشتقاقه[5]، لكنهم حكموا بذلك عملًا بقاعدة: (حمل الأعجميّ على الأكثر أولى)[6].

وللسيرافي كلام تأصيليٌّ جيِّدٌ في هذا المعنى، يبيِّن فيه إجراء أصول العربية في الألفاظ الأعجمية، وإعمال تلك الأصول في الأعجمي كما لو كان لفظاً عربيّاً، ما دام قد دخل إلى العربية، وفي هذا ضبط لأصول الصنعة، يقول في معرِض الكلام على تصغير لفظ (إستبرق)، إذ يقال فيه (أبيرق) و(أبيريق) بالتعويض[7]، فيَعدّون الهمزة والسين والتاء زائدة: «فإن قال قائل: فلِمَ جعلتم الألف والسين والتاء زوائد؟ قيل له: قد علمنا أن في (إستبرق) الآن زائداً لا محالة؛ لأنه على ستة أحرف، ولا يكون الاسم على ستة أحرف أصول، فوجب أن يكون فيه حرف زائد، ولا يخلو أن يكون ذلك الزائد إما الألف، وإما السين، وإما التاء؛ لأن باقي الحروف وهي (الباء والراء والقاف) ليست من حروف الزيادة، فإن جعلنا الهمزة زائدة والسين والتاء أصليتين أو إحداهما أصلية خرج عن قياس كلام العرب؛ لأن الهمزة

(١) الكتاب ٣/ ٢١٣، والمبهج ص٢٠.
(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤١، وشرح السيرافي للكتاب (المخطوط) ٤/ ٨٨/ أ.
(٣) القيطون: المخدع، ينظر الصحاح (قطن) ٦/ ٢١٨٣.
(٤) الزرجون: الخمر، ينظر تهذيب اللغة (زرج) ١٠/ ٦٠٦، والصحاح (زرجن) ٥/ ٢١٣٠.
(٥) ينظر رسالة الملائكة ص٢٥٤.
(٦) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٨.
(٧) ينظر الكتاب ٣/ ٤٣١.

لا تدخل أولاً زائدة على ذوات الخمسة، ولا على ذوات الأربعة، فوجب أن تجعل التاء والسين زائدتين، وإذا جعلناهما زائدتين لم يكن بدٌّ من أن تجعل الهمزة زائدة؛ لأنها دخلت على ذوات الثلاثة أولاً، فحُكم عليها بالزيادة، فصار على (استفعل)، ولما كان (استفعل) من أبنية الأفعال حكم عليه بأنه كان فعلاً في الأصل، وأنه نقل إلى الاسم»[1].

وهذا الكلام كلُّه مردُّه إلى الأحكام الصرفية المستنبطة من استقراء كلام العرب، المبنية على معرفة اشتقاق كلامها، وما هو من أصول ألفاظها وزوائدها، بصرف النظر عن كون حقيقة هذا اللفظ في اللغة الأعجمية بهذه الصفة أو لا.

وما قبول السيرافي لسؤال السائل أصلاً، وتبنّيه الإجابة عنه إلا لأنه سؤال صحيح بالنظر إلى الأعجمي في ذاته؛ لأن الحكم على أن الحروف الثلاثة من أول (إستبرق) زائدةٌ يحتاج إلى معرفة الاشتقاق، وهذا ما لا سبيل إليه في الأعجمي بنظرٍ من العربية، لكنه أبان في جوابه أن الأعجمي محمول على العربي فيما استقر للعربي من أحكام، فلما كان موازنُ الأعجمي من العربي لا يكون على هذا المثال إلا والحروف الثلاثة من أوله زائدة لم يكن للأعجمي إلا أن يكون كذلك.

أما ما كان من الأحكام الصرفية يتطلب معرفة الاشتقاق للحكم على الكلمة في ذاتها، بحيث لا يتم الكلام فيه إلا بذلك فإن العلماء يتحاشون إجراءها على الأعجمي، فإنَّ «الأعجم لا يشتق فيعلم زائده من أصليّه»[2]، لعدم معرفة أصوله اللغوية، وامتناعُهم من ذلك لما يلزم على الحكم به من ادّعاء مالا دليل عليه، وما لا نظير له، يشهد لهذا أنهم حكموا على الألف في الأعجمي -مع كونه اسماً متمكناً- بحكم الألف في الحروف المبنية، فعدّوها أصلية، لا زائدةً ولا منقلبة عن أصل، كما هو الحال في الأسماء العربية والأفعال المتصرفة، «لأنا إنما قضينا بأنها في الحروف غير منقلبة؛ لأنه لا يعرف لها اشتقاق، فيجب من ذلك أن يكون كل ما كان مما ذكرنا غيرَ مشتق أن تكون ألفه غير زائدة ولا منقلبة»[3].

(١) شرح السيرافي للكتاب (المخطوط) ٤/ ١٩٨.
(٢) الانتصار لابن ولاد ص٢٢٤.
(٣) المنصف ١/ ١٢٠، وينظر نحوه في شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٥٤.

التخليط في بنية الاسم الأعجمي:

ومن أحكام الأعجمي الصرفية -بل هو من الأصول المعتمدة في التعامل مع الأعجمي- ما تقرَّر عند العلماء أن من منهج العرب في تعاملهم معه أن يخلِّطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم[1]، سواء فيما يتّصل بالبُنى الصرفية، أم في تغيير الحروف والأصوات، أم في الاشتقاق منه، فلا يلتزمون معه دائماً الأصول المطّردة في كلامهم، وقد يدْعوهم إلى ذلك اجتراؤهم عليه إذ لم يكن من لغتهم، أو رغبتهم في تقريبه إلى ألفاظهم، وفي هذا يقول ابن السراج بعد أن ذكر عدداً من الإبدالات التي أوقعوها في بعض الحروف الأعجمية: «... العرب تُخلِّط فيما ليس من كلامها إذا احتاجت إلى النطق به، فإذا حكي لك في الأعجمي خلافُ ما العامةُ عليه فلا ترينَّه تخليطاً ممن يرويه»[2]، وفي هذا تنبيه على ألا يظن أن التخليط الحاصل في الأعجمي -والذي ربّما خالف به أصول كلام العرب- صادر من الراوي له، أو المتكلم به، إنما هو صادر عن العرب أنفسهم، فهو أصل عندهم في التعامل مع الأعجمي.

ويدل على أن هذا منهجٌ عندهم في التعامل مع الأعجمي أنهم ربّما فعلوا ذلك مع عدم داعية الحاجة إلى التخليط أصلاً، وإنما لمجرد أن يُجروا التغيير على الأعجمي، ويخرجوه عما كان عليه حال عجمته، «من حيث كان الأعجميّ يُتلعّب فيه بالحروف تلعُّباً»[3]، ولهذا قال ابن جني عن الأعلام الأعجمية التي خلّطت العرب فيها وغيّرت، بعد أن ذكر أن الأعلام لا طريق إلى التحريف فيها، أو تغييرها عما هي عليه: «فأما الخلاف الذي في باب (جبريل، وإسرافيل، وميكائيل، وإبراهيم، ونحو ذلك) فالعذر فيها أنها أسماء أعجمية، ولام التعريف لا تدخلها، فبعُدت عن أصول كلام العرب، واجترأت عليها، وتلعّبت بها لفظاً، تارةً كذا، وتارةً كذا»[4].

(١) الكتاب ٤/ ٣٠٦.
(٢) الأصول لابن السراج ٣/ ٢٢٤.
(٣) المحتسب لابن جني ١/ ٩٨.
(٤) السابق ٢/ ٢٤٩.

ويدل أيضاً على أن التخليط في الأعجمي من أصول العرب في تعاملهم معه أن العلماء قد يعتمدون على هذا المعنى في بعض الأحكام اللغوية أو في ترجيح قول على قول، فمن ذلك اعتماد ابن جني عليه في ترجيحه مذهب المازني[1] في كون النون الأولى في (منجنيق) هي الحرف الزائد لا الميم، وكان المازني قد احتج لقوله بأنه يجمع على (مجانيق)، فكان سقوط النون في الجمع دليلاً على زيادتها، كزيادة التاء في (عنكبوت) بدليل سقوطها عند جمعها على (عناكب)؛ لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها[2]، ولأن ما سقط من بعض تصاريف الكلمة ليس أصلاً فيها[3]، خلافاً لما ذهب إليه أبو عبيدة من كون الميم هي الزائد، بدليل سقوطها أيضاً في قول الأعرابي: «كانت بيننا حروب عُون، تفقأ فيها العُيون، مرّة نُجنقُ، وأخرى نُرْشق»[4]، فرجَّح ابن جني مذهب المازني -وإن كان كلٌّ من المذهبين قد احتجّ بسقوط ما ادّعى زيادته- مستمسكاً بأن حجة أبي عبيدة مبنية على الاشتقاق من الأعجمي، والاشتقاق منه يصحبه ضرب من التخليط لا تقوم معه الحجة، لا سيّما أن الجمع بحذف النون قد حكي فيه الاتفاق، في حين أن الاشتقاق من (منجنيق) بحذف الميم إنما هو حكاية عن بعض العرب[5].

واستدل ابن جني على هذا المنهج في التخليط في الأعجمي عند الاشتقاق منه بقول الراجز:

هل تعرِفُ الدارَ لأمِّ الخزْرجِ منها فظِلْتَ اليوم كالمزرّجِ

فإنه أراد الاشتقاق من (الزرجون)، وكانت الأصول الصرفية تقتضي أن يقول (المزرجن)؛ لأن النون أصلية، لكن لما كانت الكلمة أعجمية لم يلتزم فيها تلك الأصول عند الاشتقاق منها، وخُلّط فيها[6].

(١) وهو مذهب سيبويه، ينظر الكتاب ٣/ ٤٤٤، و٤/ ٣٠٩.
(٢) ينظر رسالة الملائكة للمعري ص٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٥٣.
(٣) ينظر المفتاح في الصرف للجرجاني ص٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١١٣.
(٤) جمهرة اللغة لابن دريد (ج ق و) ١/ ٤٩٠.
(٥) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٥٠-٣٥١.
(٦) ينظر المنصف ١/ ١٤٦-١٤٨، والخصائص ١/ ٣٦٠، والممتع ص١٧٠.

ونظّر ابن جني لهذه المسألة بمسألة تخليط العرب أيضاً في تصغيرهم لـ(إبراهيم)، قالوا: (بُرَيْهم، وبُرَيْه)، «فحذْفُهم الهمزة تارة، والهمزة والميم أخرى تخليط في الكلمة؛ لأنها أعجمية خارجة عن أصول كلامهم»[1].

التفريق بين الأعجمي والعربي في بعض الأصول الصرفية:

وذلك أن العرب قد يُجرون على الأعجمي من التصريف والأحكام ما لا يجرونه على العربي؛ لأنه ليس من لغتهم، وقد يعاملونه بأصول أخرى من لغتهم على خلاف ما يعاملون نظيره من العربي؛ لأن فيه معنى مختلفاً ينزعه إلى تلك الأصول، ويباعده عن أصول نظيره، وهذا المعنى اعتمد عليه السيرافي في الرد على المبرد حين خطّأ سيبويه في تصغيره (إبراهيم وإسماعيل) بحذف همزتيهما، وكان المبرد قد أعمل في ذلك القياس على الأسماء العربية، من جهة أن الهمزة لا تزاد في الأول مع أربعة أحرف أصول[2]، فأجاب السيرافي بأن معتمد سيبويه هو السماع عن العرب، فلا وجه لتخطئته، وبيَّن علة ذلك السماع فقال: «والذي قاله سيبويه هو الصواب، وقد كُفينا الاحتجاج له بتصغير العرب لذلك بحذف الهمزة... وهذه أسماءٌ أعجمية، يجوز أن تكون العرب قدّرت فيها غير ما تقدّر في الأسماء العربية، وذلك أنه لا يكاد يوجد في الأسماء العربية اسمٌ في أوله همزة بعدها أربعة أحرف أصلية، لا إن كانت الهمزة زائدة، ولا إن كانت الهمزة أصلية، إلا في مصادر الأفعال الرباعية بزوائد، كقولهم (احْرِنْجام واقْشِعْرار)، والألف في أولهما ألف وصل، فلما جاءت أسماءٌ كثيرةٌ من أسماء الأنبياء في أولها ألف مكسورة، وبعدها أربعة أحرف أصلية، أو ثلاثة أصول وزوائد شبّهوها بألف الوصل، وأجروا حكمها على الزيادة»[3]، وهذا حكم خاص بالأعجمي لا يجري شيء منه على العربي؛ لافتراق ما بين همزة الوصل وهمزة القطع، واختلاف مواضع كلٍّ منهما.

(١) المنصف ١/ ١٤٨، وينظر الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٤٦، ٤٧٦.
(٢) ينظر الأصول ٣/ ٦١، وعلل النحو ص٥٦٠، والانتصار ص٢٢٣.
(٣) شرح كتاب سيبويه (المخطوط) ٤/ ٢٠٥/ أ، وينظر شرح الشافية للرضي ١/ ٢٨٣.

ويشبه هذا ما قرره بعض علماء العربية من أن العرب قد يخصون الأعجمي بأحكام في العربية حطّاً له عن درجة العربي؛ ألّا يكون في منزلته، كمثل بناء المركب منه على الكسر خلافاً لنظيره العربي المبني على الفتح، يقول المبرِّد: «...وزعم سيبويه مع التفسير الذي فسّرناه أن العرب إذا ضمّت عربيّاً إلى عربيٍّ مما يلزمه البناء ألزمته أخفَّ الحركات، وهي الفتحة، فقالوا: خمسةَ عشرَ يا فتى... وإذا بنوا أعجميّاً مع ما قبله حطُّوه عن ذلك، فألزموه الكسر، وهذا مطّرد في كلامهم»[(١)].

ونظير ما سبق ذكره من تعدد الأصول التي يحمل عليها الأعجمي لكونه ليس من كلام العرب فقد تتفاوت أحكامه أو تتنوّع حملهم (إستبرق) في الوزن على الفعل (استفعل)؛ لأنه لا نظير له في الأسماء، فكان لزاماً أن تكون بعضُ حروفه زوائدَ، ولا نظير له إلا هذا الفعل، على ما سبق بيانه، ومع ذلك هو مخالف له في كون همزته للقطع، وهمزة المحمول عليه -وهو استفعل- وصل؛ لأنه نزعه أصل آخر يقضي بقطع الهمزة، وهو كونه اسماً ليس مما تكون فيه همزة الوصل[(٢)].

ومن صور تفريقهم بين العربي والعجمي في البنى الصرفية أنهم إذا جمعوا الرباعي من الأعجمي على مثال (مفاعل) أو (فواعل) أو نحوهما أدخلوا الهاء في آخره[(٣)]؛ دالةً على كون مفرده أعجمياً عُرِّب[(٤)]، فتكون فارقة بينه وبين العربي في الغالب[(٥)]، ويقل أو

(١) المقتضب ٣/ ١٨٢، وينظر أيضاً ٤/ ٣١.

(٢) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص٢٥-٢٦، وشرح كتاب سيبويه (المخطوط) ٤/ ٢٠٥/ أ، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٦٤.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٦٢٠، والأصول لابن السراج ٣/ ٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٦٩، والمقرب ٢/ ٧١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٨٥، والمقاصد الشافية ٦/ ٣٧٦.

(٤) أود التنبيه هنا إلى أن بعضهم -كابن مالك في تسهيل الفوائد ص٢٥٤- جعلها للتعريب، والمعنى في ذلك قريب، «ولا بد من المعنيين؛ لأن التعريب لا يكون إلا عن عجمة، ومن جعلها للعجمة قصد أن الاسم أصله من لسان العجم فعُرِّب» كما قال ناظر الجيش تعليقاً على هذا الموضع (ينظر تمهيد الفوائد ص ٤٦١٥)، لكنه وقع تصحيف في مخطوط التذييل والتكميل وفي مخطوط المقاصد الشافية ومطبوعه، فأصبحت لفظة (التعريب): (التعريف)، ولا معنى لهذا. ينظر التذييل والتكميل (المخطوط) ص٧١٨/ أ، والمقاصد الشافية (المخطوط) ٤/ ١٦٤، والمطبوع ٦/ ٣٧٦.

(٥) ينظر شرح الكتاب للسيرافي (المخطوط) ٥/ ٤٢/ ب، وشرح الشافية للخضر اليزدي ١/ ٢٣٢.

يندر عدم دخولها فيه تشبيهاً له بالعربي[1]، على أن هذه الهاء قد تدخل في نظيره العربي وإن كان الأصل خلاف ذلك، فمن أمثلة جموع الأعجمي الذي جاء على أصله (موازجة، وصوالجة، وكرابجة) بالتاء، في جمع (مَوزج، وصَولج، وكَرْبج)، ومما جاء منه على خلاف الأصل قولهم: (جوارب، وكوالج) من دون التاء في جمع (جورب وكولج)، على أنه جاء فيه (جواربة)، وعلى عكس ذلك يكون العربي، فالأصل أن يقال مثلاً (مساجد وكواكب) من دون التاء، وقد جاء نظير للأعجمي في العربي على خلاف الأصل، فقيل (صياقلة وصيارفة) في جمع (صيقل وصيرف)[2]، يقول السيرافي: «اعلم أن ما كان من الأعجمي والمنسوب رباعيًّا فإن أكثر ما يجيء جمعه بالهاء، وهو الباب فيه، وما لم يأتِ بالهاء فهو مشبَّه بالعربي، وبغير المنسوب... ويكون الأعجمي مخصوصاً بدخول الهاء لتوكيد التأنيث في الجمع المكسَّر، والدلالة على أنه أعجمي، والذي يقول: (جوارب وكيالج) شبّهه بالعربي، وهو (الصوامع والكواكب)، والذي يُدخل الهاء لم يَخرج أيضاً عن قياس العربي؛ لأنهم قالوا (صيقل وصياقلة)، و(قشعم وقشاعمة)»[3].

وما ذكره السيرافي هنا من أن دخول الهاء في هذا الجمع لتأكيد تأنيث الجمع ليس خاصًّا بالأعجمي؛ بل هو عامٌّ في كلِّ جمع لحقته الهاء، يدل لذلك قوله قبلُ عند كلامه على دخول الهاء في جمع المنسوب كـ(مهالبة) جمع (مهلّبي): «ولزوم الهاء في ذلك على وجهين: أحدهما: توكيد التأنيث فيه كما ذكر في بعض ما مضى من الجمع، كقولنا: (حجر وحجارة)...»[4]، وعلى هذا يكون الغرض الخاص من دخولها في الأعجمي هو الدلالة على عَجميَّته، والتفريق بينه وبين العربي في الغالب، لكنها لما لحقت الأعجميَّ لمجرد التنبيه على عجمته لا للتعويض عن شيء لم تلزم فيه، بل كانت فيه غالبة، بخلاف الهاء الداخلة على المنسوب، فهي فيه لازمة له، لأنها لحقته تعويضاً عن ياء النسبة[5].

(١) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/ ١٨٥، والمقاصد الشافية ٧/ ١٧٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٦٩، وشرح الرضي على الكافية القسم الثاني ص ٦٠٤.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (المخطوط) ٥/ ٤٢.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (المخطوط) ٥/ ٤٢/ أ.

(٥) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/ ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨.

وقد تجتمع العجمة والنسب فيما لحقته الهاء، فتكون الهاء دالة عليهما معاً، كما في نحو (برابرة، وسيابجة) في جمع (بربري وسيبجي)، فإنهما في معنى (بربريّين وسيبجيّين)، وهما اسمان أعجميان منسوبان[1].

خاتمة الفصل:

هذه هي أهم الأصول والأحكام الصرفية للاسم الأعجمي في كتب الصرف العربي، وقد تبيَّن بما سبق عرضه أن من تلك الأحكام ما وافق فيها أحكام الاسم العربي، وأجري فيها مُجراه، وحُمل عليه في بعض الأصول الصرفية، وأن منها ما خصته العرب بأحكام ليست للعربي إما اجتراءً عليه، وتخليطاً فيه لما لم يكن من لغتها، وإمَّا حطّاً له عند درجة العربي، وإمَّا تنبيهاً على عجمته وتفريقاً بينه وبين العربي، وإما تفريعاً له على أصول صرفية متفرّقة؛ سعياً إلى صبغه بصبغة العربية، وإدخاله في حكم ألفاظها.

الخاتمة

أحمد الله تعالى على ما منّ به في هذا البحث من عرض أحكام الاسم الأعجمي في النحو والصرف، وتحريرها، ومناقشتها، والتأصيل لها، بحسب ما فهمته من نصوص العلماء وتطبيقاتهم، وما ظهر لي من طريقة العرب ومنهجهم.

وفيما يلي عرض لأهم النتائج والتوصيات التي وقفت عليها من هذا البحث:

أولاً: النتائج:

١. أن الحكم على لفظ ما بأنه أعجمي مع وروده في كلام العرب ليس ادّعاءً بلا بيّنة، بل هو مبني على ضوابط وعلامات قرّرها علماء العربية، وتتابعوا على اختبارها وتمحيصها، حتى استقرّ لهم ما يبنون عليه الحكم بعجمة اللفظ.

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٦٢١، والأصول لابن السراج ٢/ ٤٠٨، والمقرب ٢/ ٧١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٨٦، (والسيابجة قوم من الهند يستأجرون ليقاتلوا في السفن، ينظر جمهرة اللغة ٣/ ١٣٢٨).

٢. الاسم الممنوع من الصرف لا بد من تحقق وجود شيئين زائدين فيه على الأصل في الأسماء، من جهتي اللفظ والمعنى، ويكون ذلك بصفة مخصوصة تتحدد بها الزوائد المؤثرة بحسب ما استنبطه النحويون من استقرائهم كلام العرب، فالعلل المانعة من الصرف جميعها -ومنها المانعة للاسم الأعجمي- تتحقق فيها الزيادتان.

٣. اختلف النحويون في معنى علميّة الأعجمي المانعة له من الصرف، هل المقصود بها أن يكون قد استعمل علماً في اللغة الأعجمية، أو أن المقصود أن يكون استعمل من أول أمره في العربية علماً بصرف النظر عن حاله في لغته الأصلية؟ والراجح المعنى الثاني.

٤. لا يمتنع الاسم الأعجمي من الصرف إلا إذا تحقق فيه كونه علماً في الاستعمال العربي، وكونه زائداً على ثلاثة أحرف، أو ثلاثيّاً مؤنثاً، فتكون العلمية علة معنوية، وعجمة اللفظ علة لفظية، واجتماعها في الاسم الرباعي فما فوقه -أو المؤنث وإن كان ثلاثياً- مانع له من الصرف، فإن لم يتحقق هذان الأمران (علميّته في الاستعمال العربي، وزيادته على الثلاثة أو كونه مؤنّثاً) لم يمتنع من الصرف، في أصح أقوال النحويين.

٥. القول بأن العلم الأعجمي لا يمنع من الصرف إلا أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، ولا يعتبر تحرك وسطه لمنعه من الصرف إذا كان ثلاثيّاً، هو الصحيح، وهو الذي كاد يجمع عليه النحاة، وما خالفه فلا دليلَ عليه معتبراً.

٦. ما نسب إلى عيسى بن عمر وابن قتيبة والزجاج والجرجاني والزمخشري من مخالفتهم القول بصرف الأعجمي الثلاثي مطلقاً = غير صحيح، بل نصوصهم وأقوالهم تدل على أنهم مع الجمهور في ما ذهبوا إليه، والقول بذلك قريب من الإجماع.

٧. من أوضح صور تصرّف العرب في الاسم الأعجمي إدخالهم (أل) عليه، فدخولها عليه مؤذن بتصرفهم فيه، ومعاملتهم إياه معاملة النكرات من الأسماء العربية، وقد صرّح بهذا المعنى غير واحد من العلماء.

٨. الصواب أن علم التصريف يدخل في الأسماء الأعجمية بعد دخولها إلى العربية -لا سيّما النكرات منها- وتكون العبرة بالنظر إليها من حيث أصولها وزوائدها ونحو ذلك

من أحكام الصيغ الصرفية بالحمل على نظيرها من العربي، أو بإجراء أصول العربي عليها، ولو كانت في حقيقة الأمر في اللغة الأعجمية ليست كذلك؛ لأنه يكفي في إجراء ذلك الظنُّ بأنها كذلك، وحملها على نظيرها العربي، وهذا من منهج العرب الصرفي.

٩. الأحكام الصرفية التي لا سبيل إلى القول بها إلا بمعرفة الاشتقاق لا يجريها العلماء على الاسم الأعجمي؛ لأنه غير معلوم الاشتقاق، وإنما يجرون من أحكام الصرف ما يمكن إجراؤه؛ بناء على حمله على شبيهه من العربي، أو إعمال أصول الصنعة الصرفية المستنبطة من كلام العرب وإن لم يكن الأعجمي في حقيقة الأمر كذلك.

١٠. قد تعامل بعض الأسماء الأعجمية معاملة خاصة في قواعد الصرف العربي، وهذه المعاملة أدركها العلماء من منهج العرب في تعاملهم مع تلك الأسماء، كالتخليط فيها بما لا يفعلونه مع أسمائهم العربية، أو إجرائهم أصولاً من العربية عليها لا يجرونها بتلك الصفة على نظيرها العربي، أو تخصيصهم الاعجمي بصيغة تخالف صيغة نظيره العربي للدلالة على عجمته، أو لحطه عن درجة العربي أونحو ذلك، فهذا أيضاً منهج وارد عن العرب.

١١. من الأحكام الصرفية للاسم الأعجمي ما يلحقه من تغييرات في الصيغ والبنى عند مخالفته صيَغَ الكلام العربي؛ ليجريَ مجراه، ويكون على مثاله، وربما أبقته العرب على صيغته الأعجمية فلم تغيِّره، فكلا الأمرين موجود فيما يتعلق بالصيغ، أما الأصوات فإن العرب تغير ما لم يكن من أصواتها في الأسماء الأعجمية إلى أقرب أصواتها إليه لا محالة.

١٢. من طريقة العرب في تعاملهم مع بنية الاسم الأعجمي التخليط فيها، وتغييرها عما كانت عليه، لا لإلحاقها دائماً بالصيغ العربية، بل يكون ذلك أحياناً لمجرد التلعّب به، والتحكّم فيه لما لم يكن من كلامهم، بدليل أنهم قد يغيرونه إلى ما ليس من كلامهم أصلاً، كما في (إسماعيل وإسماعين) و(ميكائيل وميكائلو ميكائين وميكال).

١٣. من أغراض العرب في تخصيصهم الأعجميَّ بأحكام صرفية ولغوية الحطُّ له عن درجة العربي، والتفريق بينهما؛ للتنبيه على عجمة الأعجمي.

١٤. ما خالف أوزان العربية من الأسماء الأعجمية لا اعتداد به في إثبات ذلك الوزن، أو بناء قاعدة صرفية عليه، بل لا يُتعدّى به كونه أعجميّاً لا عبرة به.

١٥. إذا كانت الألف في الأسماء المتمكنة لا تكون أصلية -بمعنى أنها إما منقلبة عن الواو وإما منقلبة عن الياء- فإنها تُعدُّ في الأسماء الأعجمية أصلية؛ لأنه لا يعلم اشتقاق الأعجمي، فيكونُ حكمها كحكم الألف في الحروف والمبنيّات.

ثانياً: التوصيات:

١. يحسن بالدارسين لعلوم العربيةتتبع الأحكام الخاصة فيها ودراستها، والكشف عن منهج العرب في تعاملهم مع تلك الخصوصيات؛ فربما أفضى ذلك إلى بناء تصور مفيد حول العربية.

٢. التحقيق في نسبة الأقوال النحوية إلى العلماء، وعدم التعجل في قبول المنسوب إلا بعد التأكد من صحة النسبة؛ لما يترتب عليها من آثار علمية ومنهجية، وحبذا لو اتّجهت بعض الدراسات اللغوية والرسائل الجامعية للتحقق من نسبة الأقوال إلى أصحابها مما لم يرد في كتبهم، فإن أقولاً كثيرة منسوبة في بعض كتب النحو تخالف ما صرّح به من نسبت إليه، أو تخالف لوازم مذهبه، وأصولَه التي اعتمدها، وهذا -لا شك- مؤثّرٌ في نتائج البحث العلمي، بما يترتب عليه من تقويل العلماء ما لم يقولوه، أو الإضرار بأصولهم، أو تقوية قول أو تضعيفه بتكثير القائلين به أو ضد ذلك، أو نسبة بعض كبار علماء العربية إلى أقوال ضعيفة ونسبتها إليهم، أو غير ذلك مما يلزم على الخطأ في النسبة.

٣. أن يحرص الباحثون أيضاً على التأكد من صحة ما يرد في بعض تحقيقات كتب التراث، من إضافة أقوال أو عبارات من نسخ متعددة للمخطوط، أو ترجيح المحقِّق لما تثبته بعض النسخ وترك ما يثبته غيرها، فقد وجدت في كتب ومسائل متعددة أخطاء في التحقيق ترتب عليها أخطاء علمية ومنهجية.

٤. أن يتّجه الباحثون في العربية إلى ربط العربية بعلومها، وتجاوز الوقوف عند المسائل النظرية، أو الأحكام العقلية المجردة، وأن يحرصوا على دراسة الجوانب المنهجية عند العرب في لغتهم، وعدم الاقتصار على دراسة الأقوال النحوية، والخلافات العلمية، ونحو ذلك.

هذا ما تيسّر عرضه، والتنبيه عليه، من نتائج وتوصيات، والله المسؤول أن يبارك في هذا البحث، وأن يعفو عن الخلل والنقص، وصلى الله على نبينا محمد وآله، والحمد لله رب العالمين.

*****

فهرس المصادر والمراجع

١. أدب الكاتب لابن قتيبة، المتوفى سنة ٢٧٦هـ، حقّقه وعلّق حواشيه محمد الدالي، طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، المتوفى سنة ٧٤٥هـ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨ هـ-١٩٩٨م.

٣. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، طبعة المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

٤. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، المتوفى سنة ٣١٦، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥. ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة، ضبطها وقدم لها سليمان بن إبراهيم البلكيمي، طبعة دار الفضيلة بالقاهرة.

٦. ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، المسماة الخلاصة في النحو، حقّقها وخدمها الدكتور سليمان العيوني، طبعة مكتبة دار المنهاج.

٧. الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد، المتوفى سنة ٣٣٢هـ، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٨. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، المتوفى ٣٧٧هـ، حقّقه الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٩. الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو بن الحاجب، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي، طبعة مطبعة العاني ببغداد.

١٠. البستان، معجم لغوي، لعبدالله البستاني اللبناني، طبعة المطبعة الأميركانية ببيروت، سنة ١٩٣٠م.

١١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين ابن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، طبعة دار الكاتب العربي، عام ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧ م.

١٢. التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، المتوفى سنة ٩٠٥هـ، تحقيق محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٣. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، طبعة مطبعة الأمانة بالقاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م.

١٤. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بـ(ناظر الجيش)، المتوفى سنة ٧٧٨ هـ، تحقيق مجموعة من أساتذة جامعة الأزهر، طبعة دار السلام، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.

١٥. تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، المتوفى سنة ٣٧٠هـ، حققه وقدم له عبدالسلام هارون، راجعه محمد علي النجار، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٦. التوطئة لأبي علي الشلوبيني، المتوفى سنة ٦٥٤ هـ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية عام ١٤٠١ه-١٩٨١م.

١٧. تاريخ مدينة دمشق للحافظ أبي القاسم المعروف بابن عساكر، المتوفى سنة ٥٧١هـ، تحقيق محبِّ الدين عُمَر بن غرامة العَمْري، طبعة دار الفكر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٨. جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، المتوفى سنة ٣٢١ هـ، حققه الدكتور رمزي البعلبكي، طبعة دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٩. الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ، تحقيق محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، عام ١٩٩٩ م.

٢٠. رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري، حقّقه محمد سليم الجندي، طبعة دار صادر ببيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢١. شرح الجزولية لأبي الحسن الأبّذي، المتوفى سنة ٦٨٠ هـ، رسالة ماجستير، تحقيق الجزء الثاني من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف، تحقيق حسن بن نفاع الحربي، ١٤٢٤هـ.

٢٢. شرح الجمل لأبي عبدالله بن الفخار، جزء من رسالة دكتوراه بعنوان: أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل، للدكتور حماد بن محمد الثمالي.

٢٣. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٩ هـ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، طبعة عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩ هـ-١٩٩٩م.

٢٤. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٥. شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي، المتوفى سنة ٦٨٦ هـ، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتب العلمية بلبنان.

٢٦. شرح الشافية للخضر اليزدي، رسالة دكتوراه، تحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٧. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ، (مخطوط).

٢٨. شرح الكوكب المنير المسمى بـ(مختصر التحرير) لمحمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حمّاد، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية، عام ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٩. شرح الكافية الشافية لجمال الدين محمد بن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢هـ، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٠. شرح المفصل لموفّق الدين بن يعيش، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، علق عليه وراجعه مشيخة الأزهر، طبعة إدارة الطباعة المنيرية.

٣١. شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، المتوفى سنة ٦٥٤ هـ، تحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي، طبعة مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣ هـ-١٩٩٣م.

٣٢. شرح المقرّب المسمى التعليقة، لبهاء الدين بن النحاس، المتوفى سنة ٦٩٨هـ، تحقيق الدكتور خيري عبدالراضي، طبعة دار الزمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

٣٣. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين الخفاجي، المتوفى سنة ١٠٦٩هـ، قدّم له ووثق نصوصه وشرح غريبه الدكتور محمد كشّاش، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٤. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٥. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، تحقيق الدكتور محسن بن سالم العميري، طبعة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ.

٣٦. علل النحو لأبي الحسن الوراق، المتوفى سنة ٣٢٥هـ، تحقيق الدكتور محمود بن جاسم الدرويش، طبعة مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣٧. الفائق في غريب الحديث لأبي القاسم الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية،

٣٨. قواعد المطارحة لجمال الدين بن إياز، المتوفى سنة ٦٨١هـ، تحقيق الدكتور عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، طبعة مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٣٩. الكتاب لسيبويه، المتوفى سنة ١٨٠ هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.

٤٠. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ، عناية خليل مأمون شيحا، طبعة دار المعرفة بلبنان، الطبعة الثالثة، عام ١٤٣٠ هـ-٢٠٠٩ م.

٤١. الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط لجمال الدين بن الحاجب، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، تحقيق الدكتور صالح عبدالعظيم الشاعر، طبعة مكتبة الآداب بالقاهرة.

٤٢. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة ٦١٦ هـ، تحقيق غازي مختار طليمات، والدكتور عبد الإله نبهان، طبعة دار الفكر المعاصر بلبنان، ودار الفكر بسوريا، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦ هـ-١٩٩٥ م.

٤٣. المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لأبي الفتح بن جني، المتوفى سنة ٣٩٢هـ، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، طبعة دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، تحقيق علي نجدي ناصف، والدكتور عبدالحليم النجار، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية بتقديم محمد بشير الإدلبي، طبعة دار سزكين ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٥. المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بـ(ابن سيده)، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، طبعة دار الكتب العلمية بلبنان.

٤٦. معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر، عام ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩ م.

٤٧. المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي، المتوفى سنة ٥٤٠هـ، حقّقه الدكتور ف. عبدالرحيم، طبعة دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٨. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: بشار عوّاد، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٩. معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، المتوفى سنة ٢٠٧، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.

٥٠. المفتاح في الصرف لعبدالقاهر الجرجاني، المتوفى سنة ٤٧١هـ، حققه الدكتور علي توفيق الحمد، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥١. المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، طبعة دار عمار، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٢. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، طبعة وزارة الثقافة والإعلام العراقية، عام ١٩٨٢م.

٥٣. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة ٢٨٥هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة وزارة الأوقاف المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٩هـ.

٥٤. المقرّب لابن عصفور، المتوفى سنة ٦٦٩هـ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٥٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ، تحقيق مجموعة من أساتذة جامعة أم القرى، طبعة جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م.

٥٦. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٩ هـ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، طبعة مكتبة لبنان، الطبعة الثامنة.

٥٧. المنصف شرح ابن جني لكتاب تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبعة دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، عام ١٣٧٣ هـ-١٩٥٤ م.

٥٨. ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج، المتوفى سنة ٣١١هـ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٥٩. النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات بن الأثير، أشرف عليه وقدم له علي بن حسن الحلبي الأثري، طبعة دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، عام ١٤٢١هـ.